

مقررات قمم مجلس التعاون العربي

(١٩٨٩ - ١٩٩٠)

الاستاذ المساعد الدكتور**عمار خالد الربيعي****جامعة البصرة / كلية الآداب****الباحث****جواد كاظم البهادلي****الملخص:-**

تناول البحث مقررات قمم مجلس التعاون العربي ١٩٨٩-١٩٩٠، وهي المدة التي تميزت بموافقة الهيئة العليا للمجلس على مقررات قمة الاسكندرية، وقمة صنعاء، وقمة عمان، والتي كانت بمثابة قاعدة لإرساء اسس وتدعيم التعاون بين دول المجلس الأربع بوساطة الاتفاقيات واللجان الوزارية بشكل يضمن استمراره، لذا تناول البحث في البداية مقررات قمة الاسكندرية للمدة من ١٥-١٦ حزيران ١٩٨٩ والتي عُدت العمل الفعلي بين دول المجلس في إصدار قرارات بقواعد واجراءات عمل المجلس. وتناول البحث مقررات القمة الثانية في صنعاء للمدة من ٢٥-٢٦ أيلول ١٩٨٩ وكان من أهم مقرراتها المصادقة على تشكيل اللجنة البرلمانية للمجلس وإقرار نظامها الداخلي، أما الموضوع الأخير فقد كرس لدراسة قمة عمان للمدة ٢٤-٢٥ من شباط ١٩٩٠ والتي عُدت اخر قمة للمجلس بسبب اجتياح العراق للكويت عسكرياً، مما أدى الى عدم استمرار الاتفاقيات واللجان الوزارية وتعطيلها وتجميد عمل المجلس ووضع حد له.

Decisions Summits of the Arab Cooperation Council 1989-1990

Jawad Kazem Al - Bahadli

*Dr. Ammar Khaled Ramadan al-Rubaie
University of Basrah / College of Arts*

Abstract:

This research dealt with the decisions of the Arab Cooperation Council 1989-1990. This period was distinct of its agreements by the supreme body of the council about the decisions Summits Three of Alexandria, Sana'a, Amman. It was a step to put the principles that support the cooperation among the four states of the council through the agreement and ministry committees in which it may gurantee the continuity of the council functions. At first, research decisions Alexandria Summit between 15-16 Jun 1989. It prepared the practical work among the council states by taking decisions about the rules and procedures of the council work. In addition, the research discussed the decisions of the second in Sana'a Summit between 25-26 Sep 1989, One of its decisions was estab Parliamentary Committee and its internal system. Finally, the last part of this research discussed the decisions Amman Summit between 24-25 Feb 1990. It was the last Summit for the Arab Cooperation Council because of the Iraqi invasion to Kuwait. This led to cease the agreements and ministry committees. Consequently, the Council completely ceased stopped doing its works.

المقدمة:-

شهد العالم العربي المعاصر العديد من التجارب الوحدوية، إلا إنها سرعان ما كانت تولد وتحمل معها عوامل ضعفها وفشلها، فكان لزاماً على أي تحرك عربي يتجه نحو أي نوع من التجمع أو الاتحاد أن يأخذ بنظر الاعتبار الدروس من التجارب الوحدوية العربية السابقة، وأن أي دولة بمفردها مهما أوتيت من قوة لا تستطيع أن تواجه متطلبات العصر وطبيعة المرحلة التاريخية، إلا من خلال تعاونها مع بعضهم بعضاً لمواجهة عالم يعيش عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، إذ شهدت ثمانينيات القرن العشرين ظهور اتجاهات جديدة تمثل بتجمعات ومشاريع تكامل إقليمية عاشتها الدول العربية، اتخذت الطابع التعاوني التنسيقي، وليس الاندماجي، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي، الأمر الذي جعلها قادرة على مواجهة متطلبات التنمية لتحقيق مزيد من التعاون فيما بينها من أجل الحفاظ على مصالحها للوقوف بوجه التحديات التي تواجهها. فجاءت خطوة مجلس التعاون العربي منسجمة مع الاتجاهات الدولية المعاصرة في انشاء التكتلات الإقليمية والدولية، الأمر الذي كان من المتوقع إن يجعلها قادرة على مواجهة متطلبات التنمية وتوسيع أفاق التضامن العربي لتجاوز المشاكل في عدة مجالات، ونظراً لما يجمع العراق والاردن ومصر واليمن الشمالي من ظروف متماثلة، فقد تم الاتفاق في الاجتماع الذي عقد في بغداد للمدة من ١٥-١٦ من شباط ١٩٨٩ بتأسيس مجلس التعاون العربي.

ومن هنا جاء اختيارنا لموضوع (مقررات قمم مجلس التعاون العربي ١٩٨٩-١٩٩٠)، كونه من الموضوعات المهمة لأنه يتناول دراسة مقررات القمم والاتفاقيات التي عقدت بين دول المجلس، لما لها من أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية، فيما لو تمت لتحقيق أعلى مستوى من التطور والتنمية المستدامة، فضلاً عن تسليط الضوء على الاجراءات التي قامت بها هيئات المجلس لإرساء اسس وقواعد المجلس بشكل يضمن استمراره، وتم تحديد المدة الزمنية (١٩٨٩-١٩٩٠) إذ شهد عام ١٩٨٩ تأسيس المجلس، إلا إن قمة الاسكندرية عُدت العمل الفعلي بين دول المجلس لإصدار قرارات بقواعد اجراءات عمل

المجلس، أما عام ١٩٩٠ فقد شهد عقد القمة الثالثة للمجلس في عمان، والتي يمكن عدّها آخر قمة للمجلس بسبب اجتياح العراق للكويت عسكرياً، مما أدى الى عدم استمرار الاتفاقيات واللجان الوزارية وتعطيلها وتجميد عمل المجلس ووضع حد له. وانطلاقاً من أهمية الموضوع فقد تم تقسيم الدراسة الى محاور ثلاثة:، الأول منها تناول مقررات قمة الاسكندرية للمدة من ١٥-١٦ حزيران ١٩٨٩، وتنفيذاً لمقرراتها تم تكوين الأمانة العامة للمجلس وتعيين أميناً عاماً لها واختيار عمان مقر لها، في حين المحور الثاني، بحث مقررات القمة الثانية في صنعاء للمدة من ٢٥-٢٦ أيلول ١٩٨٩ وكان من أهم مقرراتها المصادقة على تشكيل اللجنة البرلمانية للمجلس والتي عقدت أولى اجتماعاتها في نهاية كانون الثاني ١٩٩٠ وإقرار نظامها الداخلي، أما المحور الأخير فقد كرس لدراسة القمة الثالثة في عمان للمدة ٢٤-٢٥ من شباط ١٩٩٠ وتم المصادقة على احدى عشرة اتفاقية والتي عدت آخر قمم المجلس.

ظهرت فكرة مجلس التعاون العربي لأول مرة في عمان أواسط عام ١٩٨٨، عندما نوقشت في أروقة منتدى الفكر العربي، وهو هيئة للدراسات السياسية يرأسها الأمير حسن بن طلال^(١) ولي العهد الاردني، وكانت المناقشة تتحدث عن "تجمع مشرقي" تدخله الأردن والعراق ومصر واليمن، وأوضحت ورقة عمل أعدها المنتدى نوع التفكير الإجمالي والتفصيلي الذي مهد للمشروع وأعطاه دفعة قوية، وتبدأ الورقة بدراسة تفصيلية ودقيقة تناولت فيها المزايا التي يمكن أن يحققها إنشاء مجلس التعاون العربي بالنسبة لكل طرف من الأطراف الأربعة من النواحي الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية^(٢). إذ كانت الأردن بحاجة الى قوة ردع عربية للوقوف بوجه (اسرائيل) في حال وقوع عدوان اسرائيلي على الاراضي الاردنية^(٣). في حين تقدمت بغداد بفكرة مماثلة بعد انتهاء الحرب في الثامن من آب ١٩٨٨، دعت إلى تكوين نظام دفاع عربي مستقل للدفاع عن المنطقة العربية ضد جميع التهديدات الخارجية، يمكن أن يمهد لتكوين فيلق عربي موحد يعزز أمن المنطقة^(٤)، فالعراق بحاجة الى عمق استراتيجي وبشري في مواجهة ايران، والحفاظ على مقدراته العسكرية، وتنظيم قدرته الاقتصادية وتطويرها^(٥)، إما مصر بحاجة للخروج

من العزلة التي فرضتها معاهدة كامب ديفيد، وحل مشكلة البطالة ومشكلة المديونية الخارجية^(٦). ويبدو إن القيادة العراقية قد تبنت المشروع الأردني وقامت بجهود مكثفة من أجل الإسراع بقيام هذا المجلس، ففي الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٨٩ عقدت اجتماعاً مشتركاً لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث المنحل ومجلس الوزراء، تم من خلاله تسليط الضوء على الآراء والمقترحات والأفكار المتعلقة بقيام المجلس^(٧). وفي السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٩ أعلنت الحكومة المصرية إن مصر والأردن والجمهورية العربية اليمنية والعراق، قد بدأت بإجراء مشاورات عملية لإقامة تجمع اقتصادي بينها مؤكده أن التجمع ليس موجهاً ضد أحد وإنما يهدف إلى التعاون وتنظيم العلاقات الاقتصادية العربية، وهو مفتوح لكل بلد عربي يرغب بالانضمام إليه^(٨). بعدها وجهت القيادة العراقية دعوة لقادة الدول الثلاث مصر والأردن واليمن الشمالي لحضور اجتماع قمة عربي رباعي في بغداد^(٩). وبالفعل حضر الرؤساء الأربعة إلى بغداد في الخامس عشر من شباط ١٩٨٩، وتم توقيع اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي في السادس عشر من شباط ١٩٨٩^(١٠). ليبدأ العمل الفعلي للمجلس في القمم الثلاث.

أولاً - مقررات قمة الإسكندرية :-

بدأ العمل الفعلي بين دول مجلس التعاون العربي في قمة الإسكندرية في مصر عندما التقى الرؤساء الأربعة في الخامس عشر والسادس عشر من حزيران عام ١٩٨٩، حيث عقدت الهيئة العليا أربع جلسات ثلاث منها خصصت لبحث القضايا المتعلقة بالمجلس من أجل استكمال هيكله ومؤسساته والاتفاقيات الأساسية، وأسفرت اجتماعات الهيئة العليا عن موضوعات مهمة في مقدمتها إصدارها قرارات بقواعد إجراءات عمل المجلس^(١١)، وصرح أسامة الباز^(١٢) مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية أن الجلسة الرابعة من اجتماعات الهيئة العليا في الإسكندرية كانت لبحث المشاكل والقضايا العربية وفي مقدمتها تثبيت وقف إطلاق النار بين العراق وإيران والوصول إلى إقامة سلام شامل ودائم بين الطرفين، وتدارس الوضع في لبنان ومتابعة قرارات قمة الدار البيضاء

وعودة مصر الى الصف العربي ومتابعة تطورات القضية الفلسطينية وما يستجد من قضايا، وأكد على إن المجلس هو مكمل للمجالس العربية التي تعمل في إطار عمل عربي مشترك تحت مظلة واحدة هي الجامعة العربية^(١٣). واعترافاً من الدول الأعضاء بوزن مصر السياسي والاقتصادي والسكاني اقترح العراق أن يكون الأمين العام للمجلس مصرياً، وكانت رغبة العراق بان يكون الدكتور يحيى الجمل أستاذ القانون في جامعة القاهرة لميوله القومية، إلا إن الرئيس حسني مبارك لم يقبل بالمرشح الذي قدمه العراق وقدم الدكتور حلمي النمر^(١٤) لهذا المنصب فاخترته الهيئة العليا أميناً عاماً للمجلس في قمة الاسكندرية^(١٥). وفي أول تصريحات أدلى بها بعد اختياره لمنصب الأمين العام للمجلس اعرب حلمي النمر عن قناعته من "أن المجلس لم ينشأ من فراغ حيث كانت هناك علاقات ثنائية لسنوات طويلة وتنسيق بالنسبة لكثير من الأحداث التي شهدتها المنطقة، وان المجلس ولد عملاقاً لأنه يضم مجموعة من الدول التي لها ثقلها في المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وان المجلس قام على أساس موضوعي وتكامل اقتصادي له علاقة وثيقة بالتكامل السياسي وتحقيق الوحدة الاقتصادية هو تحقيق للقوة السياسية^(١٦). ويختار الأمين العام بنفسه موظفي الأمانة على أساس إتقان اللغة والخبرة الكبيرة مع المنظمات الدولية أو العربية، وكان الأمين العام قد صرح بعد اختتام اجتماعات قمة الاسكندرية بانه لم يعط أي فرصة للمجاملة في اختيار موظفيه، لأنها ستكون على حساب نجاح هذا المجلس، وقد حدد الهيكل الوظيفي للمجلس بتسع وخمسون موظفاً سيجري اختيارهم من الدول الأربع، ويخضع موظفو الأمانة العامة للمجلس لنظام إداري معين بموجب ما يصدره المجلس من أنظمة إدارية ومالية. والأمانة العامة ليست مجرد سلطة تنفيذية فقط ولكنها بمثابة مركز أبحاث حيث تبادر باقتراح مشروعات لتحقيق التكامل الذي تحرص على أن يكون بصفه تدريجية^(١٧).

وأصدرت الهيئة العليا في قمة الاسكندرية قرارات بقواعد اجراءات عمل المجلس تضمنت الاجتماعات العادية والاستثنائية والخاصة فقد تقرر ما يلي:- ١- يحدد رئيس الهيئة العليا تاريخ بدء الاجتماعات العادية والاستثنائية والخاصة للهيئة بالتشاور مع

الأمين العام. ٢- يحدد رئيس الهيئة الوزارية تاريخ بدء الاجتماعات العادية والاستثنائية للهيئة بالتشاور مع الأمين العام. ٣- يبلغ الأمين العام الدعوة لحضور الاجتماعات العادية قبل موعد الاجتماع بثلاثين يوماً على الأقل، والاجتماعات الاستثنائية والخاصة قبل موعد الاجتماع بخمسة أيام على الأقل. ٤- يتم أشعار الأمين العام بتشكيل وفود الدول الأعضاء قبل موعد افتتاح الاجتماعات العادية بما لا يقل عن أسبوع وقبل موعد الاجتماعات الاستثنائية والخاصة بثلاثة أيام على الأقل. أما مشروع جدول الأعمال التي تعده الهيئة الوزارية فيتضمن المسائل التي تحيلها الهيئة العليا الى الهيئة الوزارية وتقرير الأمين العام عن أعمال المجلس والمسائل التي تقترحها إحدى الدول الأعضاء والتي يرى الأمين العام ضرورة عرضها على المجلس. واعداد تقارير بالخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق أهداف المجلس، والتقارير المتعلقة بإقرار وتعديل الأنظمة الإدارية والمالية للأمانة العامة، والقرارات المتعلقة بمناقشة وإقرار موازنة الأمانة العامة والموافقة على حساباتها الختامية عند الاقتضاء، والتقارير المتعلقة بتشكيل اللجان المؤقتة التي يقتضيها عمل المجلس، ولأي عضو من أعضاء المجلس يطلب إدراج بنود إضافية في مشروع جدول الأعمال للهيئة العليا قبل موعد الاجتماع بعشرة أيام. وتكون الجلسات الافتتاحية والختامية للهيئة العليا والوزارية علنية وفي ما عداها سرية، ولكل دولة عضو صوت واحد في الاقتراع ولا يجوز لها إن تمثل دولة أخرى أو تصوت عنها^(١٨). في حين تم الاتفاق بين الرؤساء الأربعة على إن يقوم كل بلد بتسديد مبلغ خمسمائة ألف دولار على شكل دفعات لتكوين موازنة مجلس التعاون المحددة بنحو مليوني دولار، واتفقت الهيئة العليا في قمة الإسكندرية على عقد الاجتماع القادم لها في العاصمة اليمنية صنعاء في الخامس والعشرين من أيلول من العام نفسه^(١٩).

وفي مساء يوم السادس عشر من حزيران عقدت الجلسة الختامية لقمة الإسكندرية بدورها الثانية لمجلس التعاون العربي، وأصدرت الهيئة العليا عشرة قرارات بعد النظر في توصية الهيئة الوزارية في اجتماعها بتاريخ الرابع عشر حزيران ١٩٨٩ تضمنت الموافقة على القرارات التالية^(٢٠):

- ١- استناداً الى البند خامساً من المادة السابعة من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، تقرر تعيين السيد حلمي النمر أميناً عاماً لمجلس التعاون العربي.
- ٢- استناداً الى البند رابعاً من المادة السابعة من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، تقرر الموافقة على قواعد إجراءات عمل مجلس التعاون العربي.
- ٣- استناداً الى أحكام المادة الخامسة عشر من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، تقرر اعتماد اتفاقية امتيازات وحصانات مجلس التعاون العربي.
- ٤- استناداً الى البند ثانياً من المادة الثانية من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، تقرر الموافقة على توصية الهيئة الوزارية بشأن انتقال وعمل مواطني دول مجلس التعاون العربي.
- ٥- استناداً الى البند أولاً من المادة الثانية من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، تقرر الموافقة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول مجلس التعاون العربي.
- ٦- بعد النظر في توصية الهيئة الوزارية بشأن النقل الجوي والطيران المدني، واستناداً الى البند ثانياً ج من المادة الثانية من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي تقرر:
 - أ- تشكيل مجلس الطيران الموحد من رؤساء هيئات الطيران المدني ورؤساء الشركات الوطنية لدول المجلس ودعوته في أقرب فرصة ممكنه.
 - ب- إحالة توصيات الهيئة الوزارية بشأن النقل الجوي والطيران المدني الى المجلس المذكور لبحثها تفصيلاً ورفع توصياته الى الهيئة العليا في أول اجتماع لها، على أن تكون توصيات الهيئة الوزارية إطاراً يحكم توجيهات مجلس الطيران الموحد بدول المجلس.
- ٧- استناداً الى البند أولاً من المادة الثانية من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، تقرر الموافقة على توصية الهيئة الوزارية بشأن مجالات التنسيق والتعاون بين وزارات الخارجية لدول المجلس.
- ٨- تقرر الهيئة العليا أن دول مجلس التعاون العربي ملتزمة بعدم استخدام القوة فيما بينها أو التهديد باستخدامها، وستعمل على تأكيد الالتزام بهذه المبادئ في العلاقات بين الدول العربية.

٩- اطلعت الهيئة العليا للمجلس على قرارات الهيئة الوزارية في اجتماعها في بغداد في نيسان ١٩٨٩، والقاهرة في حزيران ١٩٨٩، وأحيطت علماً بها.

١٠- قررت الهيئة العليا للمجلس عقد اجتماعها القادم في صنعاء وذلك في الفترة ٢٥-٢٧ أيلول ١٩٨٩. وبذلك تمت المصادقة على هذه القرارات من قبل الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي.

وكانت قد اصدرت الهيئة العليا قرارات بشأن الطيران المدني والنقل الجوي، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتعزيزاً للدور الأساسي والكامل في جهود سلطات الطيران المدني وشركات الطيران الوطنية ولخدمة المصالح المشتركة، وعليه قررت دول المجلس ما يأتي^(٢١):-

أ- توحيد قوانين وانظمة الطيران المدني في دول المجلس، وفق القوانين والأنظمة الدولية وخاصة المتعلقة بترخيص الطيارين والمهندسين وصلاحيه الطيران ووضع ضوابط للسلامة العامة، والانضمام الى الاتفاقيات الدولية كافة المتعلقة بنشاط النقل الجوي والطيران المدني.

ب- اعادة النظر في الاتفاقيات الدولية الثنائية كافة المعقودة بين دول المجلس ودول أخرى.

ج- اعتبار أجواء الطيران لدول المجلس إقليمياً دولياً موحداً يضم أجواء مصر والعراق والأردن واليمن لاستثماره من قبل الشركات الوطنية لدول المجلس، واعتبار دول المجلس إقليمياً سياحياً للتعاون فيما بينها لدعم وتنشيط السياحة وتسهيل حركة التنقل السياحي بين دولة.

د- العمل على توحيد مراكز خدمات صيانة الطائرات ومحركاتها واجهزتها بهدف تحقيق التكامل الفني ما بين شركات دول المجلس، وتبادل المواد الاحتياطية للطائرات وقطع الغيار.

هـ- اتخاذ مواقف موحدة في مجال العلاقات الدولية في مجال الطيران المدني والنقل الجوي في المؤتمرات والهيئات والمنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية، وتوحيد المواقف

التفاوضية مع الدول والتكتلات الإقليمية والعالمية والظهور كوحدة واحدة في جميع الأمور المتعلقة بالنقل الجوي ما بين دول المجلس والجهات الأخرى.

و- تبادل المعلومات والخبرات والاستفادة من المعاهد التدريبية لتحقيق التعاون والتكامل في مجال التدريب والتدريس ووضع البرامج والخطط.

ز- العمل على توحيد اجراءات الجوازات والكمارك والخدمات الأخرى في مطارات دول المجلس لتسهيل تنقل مواطنيها.

ي- اعفاء شركات طيران دول المجلس من الرسوم والضرائب المفروضة على إيراداتها وعلى اصدار تذاكر ورسوم المسافرين المفروضة على المواطنين بدول المجلس في رحلاتهم ضمن الاقليم الواحد.

فضلاً عن ذلك اشتملت اعمال قمة الاسكندرية على نقاط أساسية، الأولى: تتعلق بالموقف السياسي لدول المجلس من القضايا الساخنة على صعيد المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية، والثانية: بحث الاسس الكفيلة بحماية الأمن القومي عامة وأمن دول مجلس التعاون العربي خاصة، أما الثالثة: فتناولت أسس التنسيق المشترك بين الدول الأربع على الصعيد الاقتصادي^(٢٢).

وفي ختام اجتماعات المجلس عقد الزعماء الأربعة لقاء صحفي مع رؤساء تحرير الصحف المصرية تحدثوا فيه عن نتائج أعمال القمة في دورتها الخاصة بالإسكندرية، وقال الرئيس المصري حسني مبارك^(٢٣): "إن لقاء الإسكندرية هو بداية التحرك وتنفيذ ما تم انجازه والتوصل اليه في بغداد... وقرارات القمة قامت على المصارحة الكاملة واستهدفت المصالح المشتركة لشعوب الدول الأربع، والتنسيق كامل مع كل الأشقاء العرب على المستوى الثنائي وفي إطار الجامعة العربية"، وقال ملك الاردن الملك حسين^(٢٤): "إن عملنا مستمر وما أنجزناه حتى الآن ليس إلا البداية وإن الطموحات كبيرة للوصول الى الأهداف"، وقال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح^(٢٥): "نحن لا نريد لأي عمل عربي أن تحدث له نكسة... وأنا نبني برؤية وبلا تعجل وننسق مع المجالس العربية الأخرى هو مكسب للتعاون العربي الشامل"، وقال الرئيس العراقي صدام حسين^(٢٦): "مجلس

التعاون العربي لم يطرح لاجتياز حالة اضطرار...ولدينا القناعة بأننا في حاجة الى أن نجتمع ونطور أهدافنا في حدود الإمكانيات، وفضلنا أن نبدأ خطوة تتحملها كل أقطارنا ونتحمس لها جميعاً"^(٢٧). إما الأمين العام للمجلس حلمي النمر فقد أكد ما ذكره سابقاً بقوله: "إن المجلس لم ينشأ من فراغ لأنه توجد تجارب تكامل جزئية اقتصادية واجتماعية بين مصر وباقي أعضاء المجلس، وأشار الى أن الاتفاقيات التي تم إقرارها في اجتماعات الهيئة العليا للمجلس في الإسكندرية تمثل البداية حيث ستقوم مجالس الوزارات في الدول الأربع باتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات. وسيقوم بزيارة المجالس الأخرى بما في ذلك السوق الأوروبية المشتركة لمعرفة تجارب هذه المجالس وإيجابياتها وسلبياتها ووسائل التنسيق والتعاون بين مجلس التعاون العربي وباقي المجالس الأخرى"^(٢٨).

وتنفيذاً لمقررات قمة الإسكندرية بدأت في بغداد في الثاني من تموز ١٩٨٩ اجتماعات المؤتمر التأسيسي الأول لمجلس الطيران الموحد لدول المجلس، وتم مناقشة التوصيات المحالة من الهيئة الوزارية الخاصة بتشكيل مجلس الطيران الموحد، وتم إعداد ورقة موحدة لدول المجلس لتحقيق التكامل والتوحيد التدريجي للأساطيل الجوية والتعاون في مجالات الصيانة والخدمات وتدريب الملاكات الفنية والهندسية، وتنسيق مواقف دول المجلس بأجور النقل الداخلي بين دول المجلس وفتح خطوط تجارية جديدة مشتركة بين عواصم المجلس ودول العالم، ودراسة كيفية تشغيل الطيران تشغيلاً مشتركاً وتوحيد النظم لشراء الطائرات وتأجيرها وإيجاد نظام موحد، وتشكيل أمانة فنية لمجلس الطيران الموحد لدول المجلس بعضوية رؤساء هيئات الطيران المدني ورؤساء شركات الطيران في الدول الأربع^(٢٩). وأوصى المؤتمر التأسيسي الأول لمجلس الطيران الموحد لدول المجلس باختيار القاهرة مقراً للمكتب الدائم لمجلس الطيران الموحد، وعمل دراسة لإمكانية تأسيس شركة طيران مشتركة لدول المجلس. وتوحيد الأنظمة والقوانين الخاصة بالطيران المدني، وتنظيم الجهود في المنظمات الدولية، والعمل على توحيد أجواء الطيران لدول المجلس لجعلها إقليمياً جويًا واحداً، واستكمال تطوير مراكز خدمات صيانة الطائرات

ومحركاتها للوصول الى الاكتفاء الذاتي. والتعاون في مجال الأجهزة الملاحية. وقرر المجلس تشكيل ست لجان دائمة من الخبراء غير المتفرغين، وتقرر أن يكون الاجتماع القادم في صنعاء^(٣٠).

واستناداً الى أحكام المادة الخامسة عشر من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي التي نصت على " تعقد اتفاقية مقر للأمانة العامة بين دولة المقر والأمين العام نيابة عن المجلس وذلك بعد إقرار الاتفاقية عن الهيئة الوزارية"^(٣١)، وبالفعل تم إقرار الاتفاقية من قبل الهيئة الوزارية وصادقت عليها الهيئة العليا في الدورة الثانية للمجلس التي عقدت في الإسكندرية، فقد وقعت الحكومة الأردنية والأمانة العامة لمجلس التعاون العربي اتفاقية المقر في الثاني من تموز ١٩٨٩، ووقعها عن الحكومة الأردنية وزير خارجيتها مروان القاسم وعن الأمانة العامة للمجلس حلمي النمر الأمين العام الذي قال عنها: "إنها بداية عمل الأمانة العامة للمجلس والتي تعني الكثير من التسهيلات والامتيازات والحصانات سواء للمقر نفسه أو لموظفي الأمانة العامة أو للمراسلات التي تقوم بها الأمانة والهدف من هذه الحصانات أن تكون وسيلة لدفع وتسهيل عمل الأمانة العامة لتحقيق الأهداف المرجوة منها وإعطاء دفعة كبيرة للعمل الإداري داخل الأمانة العامة"^(٣٢). وسينشئ في الأمانة العامة نظاماً للمعلومات على درجة جيدة بجانب الإدارات التقليدية كالإدارة المالية والإدارية والعلاقات العامة وغيرها، ولا بد أن يرتبط نظام المعلومات الأساسي في مقره بعمان بمكاتب اتصالات أخرى في مختلف العواصم الثلاث على أن يكون لكل مكتب نظام للعلاقات العامة ونظام للمعلومات. هذه المكاتب ترتبط بإدارة المجلس في الاردن حتى توافينا بأية بيانات تحتاج إليها الأمانة العامة"^(٣٣).

ووفقاً لمقررات قمة الإسكندرية عقد وزراء الزراعة لدول مجلس التعاون العربي في السادس من تموز ١٩٨٩ اجتماعهم الأول في بغداد، وتم مناقشة الوسائل التي تكفل إيجاد تكامل زراعي بين دول المجلس المذكورة، وبحث أوجه التعاون بين تلك الدول لتوفير الغذاء لشعوبها. وخلال الاجتماع تم الاتفاق على مجالات التعاون بشكل كامل واتفق على إرسال فنيين من دول المجلس لزيارة الدول الأربع ودراسة واقع الأعمال الزراعية في

مجالات البحوث الزراعية والإنتاج النباتي والثروة السمكية وغيرها من المجالات لتهيئة الدراسات المتخصصة وتقديمها الى الاجتماع المقبل^(٣٤).

وتنفيذاً لما جاء بقرارات قمة الإسكندرية بشأن انتقال وعمل مواطني دول المجلس، أصدرت الحكومة العراقية في الثالث عشر من تموز قراراً منح بموجبه الحق لمواطني دول المجلس دخول العراق ومغادرته بدون الحصول على سمي الدخول والخروج، وإعفائهم من الرسوم المفروضة على ذلك وعلى انتقال مركباتهم الشخصية^(٣٥). وتقرر منح مواطني دول المجلس الأفضلية في فرص العمل في العراق وما يترتب عليها من الحقوق والامتيازات، وتقرر كذلك الحد من تشغيل العمالة غير العربية قدر الإمكان باستثناء مواطني المجلس حفاظاً على توفير فرص العمل لهم^(٣٦).

وفي عمان عقد المؤتمر الأول لوزراء خارجية دول المجلس للمدة ٢٠-٢١ من تموز ١٩٨٩ بناءً على توصية الهيئة الوزارية في قمة الإسكندرية بشأن مجالات التنسيق والتعاون بين وزارات الخارجية لدول المجلس، تقرر فيه عقد ثلاث اجتماعات لوزراء الخارجية الأربعة تتزامن مع اجتماعات الهيئة العليا والهيئة الوزارية واجتماع رابع يعقد بصورة دورية في أيلول من كل عام، وعقد اجتماعات نصف شهرية لكبار المسؤولين في وزارات الخارجية الأربع، وإقرار أسلوب الاتصال والتشاور بين الوزراء والوزارات بخصوص الزيارات التي يقومون بها للخارج، والاتفاق على تحرك جماعي مشترك في الحالات التي تتطلب ذلك، وتفويض إحدى دول المجلس بالتحدث باسمه في المناسبات التي يختارونها، والاتفاق على ترتيبات للتعاون والتنسيق بين السفارات والقنصليات للدول الأربع، وتناوب العضوية في مجالس المنظمات الدولية والإقليمية^(٣٧). وفي الثالث والعشرين من تموز ١٩٨٩ قررت الحكومة اليمنية إعفاء مواطني دول مجلس التعاون العربي من تأشيرات الدخول، واتخذ هذا القرار خلال اجتماع مشترك لمجلس الشورى ومجلس الوزراء برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، وتمتع مواطني دول المجلس بحق المكوث لمدة غير محددة في اليمن الشمالي وبالأولوية في الحصول على الوظائف المتاحة للأجانب^(٣٨).

وفي بغداد اجتمع وزراء المالية في السادس والعشرين من تموز ١٩٨٩، وتم تدارس السياسة المالية والاقتصادية والنقدية لمجلس التعاون وسبل رفع كفاءتها، فضلاً عن تبادل الآراء والأفكار في ما يخص علاقة المجلس مع المنظمات الدولية والتجمعات الاقتصادية بما يخدم دول المجلس، ووضع آلية العمل الاقتصادي والتجاري بين دول المجلس وبلدان العالم والتأكيد على أهمية التعاون لتطوير التجارة والتنسيق في السياسات الاستيرادية والتصديرية بما يحقق التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك بين دول المجلس^(٣٩). وفي السابع والعشرين من تموز ١٩٨٩ اجتمع وزراء الصناعة في دول المجلس في بغداد، وتم توقيع محضر مشترك للتعاون الصناعي في مجال البحث والتطوير ونقل التقنيات وتشجيع إقامة الشركات أو مكاتب متخصصة تتولى إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتصميم المشروعات الصناعية وتنفيذها والسعي لتوحيد مناخ الاستثمار الصناعي من خلال إعادة النظر بالقوانين والتشريعات القائمة في دول المجلس بما يخدم الصناعة واستكمال إجراءات الربط الكهربائي بين دول المجلس، وتحديد دائرة ارتباط في كل وزارات الصناعة في الدول الأربع تتولى مهمة المتابعة للقرارات والتوجيهات وتشكيل لجان فنية متخصصة لتنفيذ التوصيات^(٤٠)، وفي اليوم نفسه اجتمع وزراء التجارة والاقتصاد والتموين بدول المجلس، وجاء هذا الاجتماع تنفيذاً لتوجيهات الهيئة العليا في قمة الإسكندرية لوضع آلية العمل وسير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المجلس وبلدان العالم. وفي اختتام اجتماعاتهم وقع الوزراء محضر مشترك تضمن التوصيات والقرارات الخاصة بأسس تطوير التجارة البينية والتنسيق والتعاون في مجال الاستيراد والتصدير، وكذلك تشكيل فريق عمل من خبراء الوزارات في الدول الأربع لتنفيذ ما تم اتخاذه من توصيات، والاتفاق على إعداد دراسة بشأن مرحلة وخطوات التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المجلس^(٤١).

واختتم رؤساء الاتحادات والنقابات العمالية لدول المجلس اجتماعهم في بغداد في المدة ٢٩-٣١ من تموز ١٩٨٩، وتم تشكيل هيئة لاتحادات النقابات العربية لدول المجلس من رؤساء الاتحادات أو من ينوب عنهم، وتحديد النصف الثاني من تموز والنصف الثاني

من كانون الأول من كل عام موعدين للقاء رؤساء الاتحادات العمالية، وتخويل أحد رؤساء اتحادات الدول الأربع لحضور المؤتمرات العربية والدولية وفي الحدود التي تسمح بها الأعراف النقابية، وتم الاتفاق على إصدار نشرة إعلامية فصلية باسم عمال المجلس، وتخصيص صفحات باسم الحركة العمالية في دول المجلس في الصحف والمجلات العمالية التي تصدر عن الاتحادات الأربعة^(٤٢).

واجتمع في بغداد وزراء التربية والتعليم في دول المجلس في الأول من آب ١٩٨٩، وتم الاتفاق على تطوير مناهج التعليم وتبادل الخبرات وتطوير الوسائل العلمية، واستخدام الكمبيوتر التعليمي، والعمل على إعداد معلمين أكفاء، والتنسيق في البحوث العلمية المشتركة بين الدول الأعضاء، وبحث استكمال التخصصات النادرة التي تحتاج إليها الدول الأربع، وتوحيد المواقف وتنسيقها في المنظمات العربية والدولية المعنية في القضايا التربوية والتعليمية والثقافية، وتشكيل لجنة تنسيق للتربية والعلوم في كل دولة عضو^(٤٣).

وفي المدة من ٥-٦ آب ١٩٨٩ عقد في بغداد الاجتماع الأول لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول المجلس لمناقشة التعاون والتنسيق في مجالات تبادل الخبرات والمعلومات وإقامة الحلقات الدراسية والدورات التدريبية في ميادين العمل والضمان الاجتماعي، فضلاً عن التنسيق في المؤتمرات العربية والإقليمية والدولية والسعي لإيجاد صيغ موحدة لقوانين الضمان الاجتماعي وتشريعاتها، وحرية انتقال الأيدي العاملة بين دول المجلس، وتم توقيع محضر مشترك تضمن تشكيل أربع لجان لدراسة قوانين العمل في الدول الأربع تمهيداً لوضع قانون موحد، وتوحيد قوانين الضمان والتأمينات الاجتماعية ومنع الازدواجية في تطبيق تشريعات الضمان الاجتماعي^(٤٤). وفي المدة نفسها عقد وزراء الصحة اجتماعهم في بغداد، وتم مناقشة أوجه التعاون بين دول المجلس في مجال الصناعة الدوائية الوطنية وتبادل الكوادر الطبية والفنية المتخصصة وتنسيق المواقف في المؤتمرات والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية التي تعنى بالمجالات الصحية والبيئية ودراسة صيغ تنظيم دخول الأغذية والصناعات الغذائية والاعتراف

بالشهادات الصحية الصادرة من الجهات ذات العلاقة بين دول المجلس ومكافحة الأمراض المعدية، وإقامة سوق عربية مشتركة للدواء بهدف تحقيق التكامل في هذا المجال^(٤٥). واستكمالاً لمقررات قمة الإسكندرية عقد الاجتماع الأول لوزراء النقل والمواصلات في دول المجلس في بغداد للمدة من ٦-٨ آب ١٩٨٩، وتم توقيع محضر للتعاون المشترك في مجالات تبادل المعلومات الخاصة بالهياكل التنظيمية واللوائح التنفيذية والقوانين والتشريعات والتعليمات التفصيلية بين الوزارات الأربعة، وتبادل الإمكانيات المتاحة للتدريب في مجالات النقل والاتصالات والخبرات المتوفرة في مجال تخطيط ودراسة وتصميم وتنفيذ وتشغيل المشاريع وصناعة وتصلح وصيانة وسائل ومعدات النقل وقطع الغيار اللازمة لها، فضلاً عن توقيع اتفاقية بين العراق والأردن ومصر لإنشاء خط بري مغلق لنقل الركاب باستخدام حافلة واحدة وبمعدل رحلة في اليوم من بغداد الى القاهرة وبالعكس عبر مينائي العقبة الأردني ونويبع المصري وبواسطة شركة الجسر العربي للملاحة التي تمتلكها البلدان الثلاثة^(٤٦).

في حين عقد في بغداد للمدة من ١١-١٢ آب ١٩٨٩ الاجتماع الأول لوزراء الثقافة والإعلام في دول المجلس، وتم إقرار مشروع اتفاقية للتعاون الثقافي والإعلامي المشترك في مجال الإذاعة والتلفزيون وإعطاء أولوية في البرامج والنشرات الإخبارية لإخبار ونشاطات دول المجلس السياسية والاقتصادية وتبادل الرسائل الإذاعية والتلفزيونية والتنسيق في نقل اجتماعات وفعاليات دول المجلس والمناسبات الوطنية والقومية والاجتماعية والرياضية التي تتفق عليها دول المجلس نقلاً مباشراً، وتوحيد السياسات الإعلامية بين دول المجلس في مجال الإعلام الخارجي^(٤٧).

وفي القاهرة عقد الاجتماع الأول لوزراء التعمير والإسكان للفترة من ١٢-١٤ آب والذين أكدوا على ضرورة تشجيع المنتجات الصناعية المحلية لتحل محل المنتجات المستوردة وتمويل المشروعات برؤوس أموال مشتركة، وتم توقيع بروتوكولاً للتعاون الإسكاني لدعم الجهود التي تحقق التعاون والتنسيق والتكامل في تنفيذ المشروعات المشتركة بين دول المجلس، واهم بنوده تتمثل بتوحيد المصطلحات الفنية وعقود العمل وتبادل الخبرات في

مجالات التنمية والاستفادة من طاقات مواد البناء في الدول الأربع، وتشكيل لجان لبحث التوحيد الكامل في المواصفات القياسية ووضع الأسس الموحدة لتصنيف المقاولين والمكاتب الاستشارية وتطوير الأنظمة المؤسسة لشركات المقاولات وتشجيع مبدأ المشاركة مع إعطاء مبدأ الأولوية لمؤسسات دول المجلس^(٤٨). في حين اختتمت في بغداد أعمال المؤتمر الأول لوزراء الأوقاف والشؤون الدينية في السادس عشر من آب ١٩٨٩، وصادر المؤتمر عدداً من المقررات والتوصيات التي تهدف الى خدمة (الإسلام والمسلمين) ومنها توحيد المناهج والأساليب والمستلزمات الخاصة بالدعوة الإسلامية ومواجهة (التيارات الهدامة والمنحرفة والأفكار المتطرفة المخالفة للإسلام)، وتوحيد المواقف في المؤتمرات والندوات الإسلامية داخل دول المجلس وخارجها، والتنسيق في مجال تأليف الكتب وتبادل المطبوعات والبرامج الثقافية الإسلامية المرئية والمسموعة والمقروءة، وتم الاتفاق على عقد المؤتمر الوزاري مرة واحدة كل عام في إحدى عواصم المجلس^(٤٩).

واختتم في بغداد الاجتماع الأول لوزراء العدل في دول المجلس الذي استمر للمدة ٢٣-٢٤ من آب ١٩٨٩ وصادر القرارات والتوصيات التي تضمنت تشكيل لجان مشتركة لدراسة القوانين منها قانون المرافعات المدنية، وأصول المحاكمات الجزائية، ورعاية القاصرين، وقانون التنفيذ والإحداث، والتنظيم القضائي، والادعاء العام، إضافة الى تشكيل لجنة مشتركة مهمتها القيام بدراسة قوانين وأنظمة المعاهد القضائية في دول المجلس ودراسة إمكانية إنشاء معهد قضائي عربي لإعداد القضاة وأعضاء الادعاء العام وضرورة المشاركة لوفود موحدة في المؤتمرات العربية والدولية^(٥٠).

ووقع وزراء الداخلية في دول المجلس في ختام اجتماعهم الأول في بغداد في الثاني من أيلول ١٩٨٩ على محضر للتعاون المشترك تضمن صيغ العمل الخاصة للتنسيق والتعاون الأمني في المجالات الفنية والمهنية وتبادل المعلومات والخبرات والتأهيل والتدريب وشؤون المرور والأحوال المدنية والدفاع المدني، وعقد اجتماعات نصف سنوية وتوحيد المقترحات ذات الاهتمام المشترك بما يكفل مواجهة أي نشاط يهدد أمن ومصالح دول المجلس، والتعاون في مجال تحليل الجرائم المهمة والتنسيق في مكافحة المخدرات وتزيف العملة

والاحتيايل التجاري والجرائم الاقتصادية واعتماد خطط مشتركة لمواجهة الظواهر الإجرامية الدولية، وتوحيد المواقف في القضايا الجنائية والأمنية في المؤتمرات الدولية والإقليمية^(٥١).

وتطبيقاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون العربي في عمان التنسيق بين وزارات الخارجية في المؤتمرات الدولية، أكد وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد^(٥٢) بأن مجلس التعاون العربي كان له دور رئيسي في اجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز، حيث تم عقد جلسة عمل لوزراء خارجية دول المجلس في السفارة المصرية ببلغراد لتوحيد المواقف وكان مؤتمر عدم الانحياز هو أول تطبيق لما تم الاتفاق عليه في عمان^(٥٣).

وفي الثالث من أيلول ١٩٨٩ عقد في عمان أمعاء عواصم دول مجلس التعاون العربي جلسة مباحثات، وتم الاتفاق بين الأمعاء على مخاطبة الأمانة العامة لمجلس التعاون العربي لإقرار صيغة عمل مشترك رباعية تنظم عمل عواصم الدول الأربع ضمن إطار المجلس لتحقيق الأهداف المرجوة خدمة لمواطني مدنهم، وتتضمن أسس تنسيق المواقف والعمل في المؤتمرات والمحافل واللقاءات الدولية والعربية المتخصصة، والتنسيق بين العواصم الأربع للاستفادة من المعاهد التدريبية للكوادر والعاملين في مجال الإدارة المحلية والبلديات وتوحيد النظم والقوانين التي تحكم العمل في كل منها^(٥٤). وفي اليوم نفسه اختتم ممثلو دول مجلس التعاون العربي اجتماعاتهم المخصصة لبحث أفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين دول المجلس بهدف وضع أسس واستراتيجية العمل الجماعي في هذا المجال لدعم التنمية الاقتصادية، وتم تشكيل لجنة دائمة رباعية تتولى مسؤولية العمل وتضم في عضويتها وزراء الدول لشؤون البحث العلمي في دول المجلس، والاتفاق على ضرورة البدء في العمل لتنفيذ بعض المشروعات الهامة في هذا المجال، ومنها إنشاء بنك للمعلومات عن الطاقة البشرية والثروات الطبيعية تمهيداً لشبكة كاملة للمعلومات لدول المجلس ووضعه تحت تصرف الأمانة العامة للمجلس، وتنسيق عمل

الأجهزة المختصة فيما بينها في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وتعزيز العمل العربي المشترك^(٥٥).

وبدأت الهيئة الوزارية لمجلس التعاون العربي اجتماعاتها في بغداد للمدة ١٦-١٧ أيلول ١٩٨٩ حيث ناقشت مشاريع اتفاقيات التعاون التي توصلت إليها وزراء دول المجلس في الميادين الصناعية والتجارية والزراعية والصحية والتعليمية والمالية والإعلامية والنقل والمواصلات والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية والعدل، فضلاً عن اختيار شعار الأمانة العامة للمجلس وعلمها والهيكل التنظيمي لها ومناقشة الميزانية المالية للأمانة العامة لعام ١٩٨٩-١٩٩٠، وأقرت الهيئة عدة مشاريع شملت تنظيم وتشغيل وانتقال الأيدي العاملة وتنسيق المواقف السياسية الخارجية لدول المجلس، والتعاون في مجال مكافحة المخدرات والنقل البحري التجاري والنقل بالسكك الحديدية والاتصالات والبريد والموانئ والملاحة البحرية إضافة إلى اتفاقية مكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها، ومن الأمور المهمة التي تم بحثها وأقرت هي اللجنة البرلمانية، وستعرض هذه المشاريع بصيغها النهائية في اجتماعات الهيئة العليا التي سيعقدها قادة دول المجلس في صنعاء^(٥٦).

وفي الثامن عشر من أيلول ١٩٨٩ وقع وزراء التخطيط والتنمية، وتضمن الأسس والقواعد الخاصة بالتنسيق والتكامل في مجالات التخطيط والتنمية وتوحيد المدد الزمنية للخطط والأنشطة التنموية ومتابعة تنفيذها والتعاون في مجالات تطوير العمل الإحصائي وتبادل الخبرات والاختصاصات الفنية، وضرورة تنسيق الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة لدول المجلس^(٥٧).

ثانياً - مقررات قمة صنعاء :-

استضافت العاصمة اليمنية صنعاء القمة الثالثة للمجلس (الهيئة العليا) للفترة ٢٥-٢٦ أيلول ١٩٨٩، واستعرض القادة الأربعة ستة عشر اتفاقية تم مناقشتها من قبل الهيئة الوزارية لدول المجلس خلال اجتماعاتها في بغداد وقد أقرت الهيئة العليا للمجلس هذه الاتفاقيات بالإجماع وتضمنت قراراً بتشكيل لجنة برلمانية تضم (٦٠) عضواً يمثل كل

دولة (١٥) عضواً من رؤساء البرلمانات، واتفاقية تعاون في مجال مكافحة الاتجار والاستعمال غير المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية تعاون في المجال الزراعي، واتفاقية التعاون الاقتصادي، واتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والتجاري، واتفاقية التعاون في مجال النقل بالسكك الحديدية، واتفاقية التعاون في مجالات الاتصالات والبريد، واتفاقية التعاون في مجال الموانئ والملاحة البحرية، واتفاقية التعاون في مجال الإسكان والتعمير، واتفاقية التعاون في مجال التربية والتعليم العالي، واتفاقية التعاون الإعلامي والثقافي، واتفاقية التعاون الرياضي والشبابي، واتفاقية تنظيم وتشغيل وانتقال القوى العاملة، والموافقة على التنسيق والتعاون بين وزراء الخارجية لدول المجلس، والموافقة على شعار وعلم للمجلس^(٥٨). وأوضح الأمين العام للمجلس حلمي النمر أن الدورة الثالثة للمجلس في صنعاء تركزت اجتماعاتها على الجانب السياسي أكثر من الجانب الاقتصادي؛ لأن دول المجلس لم تكن يوماً تعنى بالمسائل الاقتصادية فقط رغم أهميتها بل وفي المسائل السياسية؛ لأنها في الأساس جزء مهم لا يمكن إغفاله^(٥٩). وأختتم قادة مجلس التعاون العربي القمة الثالثة في صنعاء بإقرار بيان ختامي تناول القضايا السياسية والاقتصادية البارزة، فقد أكد قادة دول المجلس على ضرورة السعي لتحقيق السلام الشامل والدائم بين العراق وإيران وفي منطقة الخليج العربي وضرورة التعجيل بإنهاء معاناة اسرى الحرب، واستعرض قادة المجلس دعمهم الدائم والمستمر للقضية الفلسطينية، كما استعرضوا الوضع في لبنان وجددوا مؤازرتهم للجهود التي تبذلها اللجنة العربية الثلاثية العليا التي شكلتها القمة العربية في الدار البيضاء، مؤكداً ضرورة انسحاب القوات غير اللبنانية في اشارة واضحة الى القوات السورية والاسرائيلية وإنهاء جميع اشكال التدخل الخارجي في شؤون لبنان، أما على الصعيد الإقليمي فقد رحب قادة المجلس بتولي مصر رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية للتوصل الى حلول لمشاكل القارة، أما على المستوى الدولي رحب الزعماء الأربعة بما تشهده الساحة الدولية من مظاهر الانفراج السياسي والعسكري والتوصل الى القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل نووية كانت أو كيميائية^(٦٠).

وفي الثالث من تشرين الأول ١٩٨٩ عقد في عمان الاجتماع الثاني لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية وبحثوا ما تم اتخاذه من إجراءات على مستوى التعاون المشترك بين وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في دول المجلس والاتفاقيات التي أقرت في القمة الثالثة في صنعاء، وتم بحث توحيد التشريعات العمالية والتأمينات الاجتماعية بدول المجلس، وتعزيز الروابط بين الوزارات بما يخدم العمل العربي المشترك على صعيد انتقال القوى العاملة وتبادل الخبرات والزيارات في مجالات التدريب والتأهيل المهني والتفتيش العمالي والضمان الاجتماعي، واتفقوا على البدء بعقد اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة التي تحقق هذه الغاية^(٦١).

إما على مستوى النفط والطاقة والثروة المعدنية فقد عقد وزراء دول المجلس اجتماعهم الأول في بغداد للمدة من ٧-٨ تشرين الأول ١٩٨٩، واختتموا اجتماعهم بتوقيع أول اتفاقية تعاون في مجال النفط والغاز، التي نصت على التعاون والتنسيق في مجال إنتاج استهلاك النفط والغاز وتوحيد مواصفات المنتجات النفطية ومشتقاتها، وضرورة تبادل الخبرات النفطية والتخطيطية المشتركة في مجال تصنيع المواد والمعدات والمحسّنات وخاصة الداخلة في صناعة التكرير والحفر، والتنسيق بين معاهد ومراكز التدريب النفطية الموجودة في الدول الأربع في برامج وأساليب التدريب وإقامة الندوات والمؤتمرات الفنية والاختصاصية المشتركة^(٦٢). في حين اختتمت في بغداد أعمال الاجتماع الأول لوزراء الشباب والرياضة في دول المجلس الذي عقد في المدة ٧-٩ من الشهر نفسه، وتم الاتفاق على البرنامج التنفيذي بشأن وثيقة التعاون الرياضي والشبابي التي أقرتها الهيئة العليا للمجلس في اجتماعها الذي عقد في صنعاء، وضرورة التنسيق في مجال الإعلام الرياضي وتبادل المعلومات حول الأنشطة الرياضية والطب الرياضي والاستفادة من المعاهد والكليات لأعداد الملاكات الفنية والإدارية، وتوحيد الهياكل التنظيمية وتنظيم العمل في مجالات الرياضة والشباب وإقامة الندوات والاجتماعات العلمية، وإمكانية إنشاء مصانع للأدوات والأجهزة الرياضية، وإقامة البطولات الرياضية في المناسبات الوطنية وإقامة المعسكرات التدريبية للمنتخبات الرياضية في دول المجلس^(٦٣).

وتنفيذاً لمقررات قمة صنعاء لتنظيم وتشغيل وانتقال القوى العاملة عقد في القاهرة ما بين ٢٢-٢٣ تشرين الأول ١٩٨٩ الاجتماع الثاني لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية، وتقرر في ختام اجتماعهم تحديد ضابط اتصال بكل دولة يتولى تسهيل الإجراءات لانتقال العمالة بين دول المجلس، وإعطاء الأولوية في الاستخدام للعمالة المحلية ثم لمواطني دول المجلس وأخيراً لرعايا الدول العربية واتخاذ الإجراءات التي تحد من استخدام العمالة الأجنبية إلا ما ندر، والبدء بإنشاء بنك معلومات لسوق العمل بدول المجلس لتكامل التخطيط في مجال القوى العاملة. وتم الاتفاق على ترشيح الأردن لعضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية والتنسيق المستمر عربياً ودولياً، وأهم ما تم التوصل إليه هو تنفيذ اتفاقية العمل وتوحيد التشريعات والضمان الاجتماعي في دول المجلس وبما يضمن حقوق العمال^(٦٤).

وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٨٩ عقد رؤساء دول مجلس التعاون العربي في بغداد قمة للهيئة العليا على هامش احتفالات العراق بذكرى مرور عام على تحرير مدينة الفاو، وتناولت القمة بحث عدد من القضايا التي تهم مسيرة مجلس التعاون العربي وأخر التطورات في المنطقة العربية وخاصة اللبنانية وعدد من القضايا المشتركة، وانضم اليهم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات^(٦٥) حيث ناقش معهم آخر التطورات بالنسبة الى القضية الفلسطينية، وكان من المفترض أن يكون لهذه القمة قوة دفع جديدة لمسيرة التكامل بين دول المجلس^(٦٦).

في حين اختتمت في صنعاء اجتماعات مجلس الطيران الموحد الثاني لدول المجلس للمدة من ١١-١٢ تشرين الثاني ١٩٨٩، وتم التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال النقل الجوي والطيران المدني بين الدول الأربع، ونصت الاتفاقية على جعل أجواء الطيران لدول المجلس إقليمياً جويًا واحداً لاستثماره من قبل الشركات الوطنية لدول المجلس، والعمل على توحيد إجراءات الجوازات والكمارك والخدمات الأخرى في مطارات دول المجلس لتسهيل تنقل مواطنيها وتنشيط السياحة وتسهيل حركة التنقل السياحي، وتوحيد قوانين وأنظمة الطيران المدني ووضع ضوابط وتعليمات موحدة للسلامة الجوية،

والتوسيع في مجال الاستثمار المشترك للخطوط الحالية والمستقبلية بما يحقق الجدوى الاقتصادية^(٦٧). وفي العاصمة اليمنية ايضاً عقدت اجتماعات الدورة الثانية لوزراء الإسكان والتعمير في دول المجلس في الحادي والعشرين من تشرين الثاني، لتنفيذ بنود اتفاقية الإسكان والتعمير الموقعة على هامش اجتماعات القمة الثالثة التي عقدت في صنعاء ومناقشة عمل اللجان الأربع المشتركة التي شكلها وزراء الإسكان والتعمير في اجتماعات دورتهم الأولى^(٦٨).

وعقد في عمان وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول المجلس اجتماعهم الثالث في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٨٩، ووقع الوزراء على محضر الاجتماع الثالث الذي يتضمن تطوير التدريب المهني وتوحيد برامج ومناهج التدريب، وقد اتفق على اختيار معهد تدريب المدربين والمشرفين في الاردن كمعهد نموذجي لإعداد المدربين المهنيين والمشرفين في دول المجلس، واختيار معهد السلامة والصحة المهنية التابع لوزارة القوى العاملة والتدريب في مصر كمعهد نموذجي للسلامة والصحة المهنية، والاتفاق على ضرورة التخطيط لقاعدة معلوماتية لتوحيد التصنيف والأسس والأساليب الإحصائية وان تعمل كل دولة على إنشاء قاعدة معلومات للقوى العاملة والتأمينات الاجتماعية، وإقرار اتفاقية توحيد التشريعات والضمان الاجتماعي، ودفع تحويلات العاملين بالعملة الصعبة^(٦٩).

وفي بغداد عقد الاجتماع الثاني لوزراء التجارة والاقتصاد في دول المجلس للفترة ٢٣-٢٤ من كانون الأول ١٩٨٩، ووقع الوزراء على محضر مشترك لتنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي التي وقعها الهيئة العليا للمجلس في قمة صنعاء، وتحرير التبادل السليبي بين دول المجلس عن طريق تشكيل لجنة من الأطراف المعنية تجتمع للاتفاق على السلع التي سيتم تحريرها على أن تنجز أعمالها خلال ثلاثة أشهر، وإعطاء الأولوية للاستيراد والتصدير للدول الأعضاء، والاتفاق على عقد صفقة متكافئة رباعية لعام ١٩٩٠ قيمتها (١٢٠) مليون دولار^(٧٠). وقد واصلت الهيئات الوزارية واللجان المشتركة والخبراء في دول المجلس عقد اجتماعاتها، لتنفيذ القرارات والتوصيات التي جاءت بها مؤتمرات

القمة في الإسكندرية وصنعاء. ففي عمان عقد وزراء الإسكان والتعمير في دول المجلس اجتماعهم الثالث للمدة ١٠-١١ من كانون الثاني ١٩٩٠، وأوصى الاجتماع بضرورة اختيار الأراضي اللازمة لتنفيذ المشاريع العمرانية والإسكانية على ضوء المخططات العامة والهيكلية المعتمدة من قبل أجهزة الدولة المختصة، وإقامة المدن والتجمعات الجديدة وتوفير المأوى لذوي الدخل المحدود، وضرورة العمل على مراعاة الطابع المعماري العربي والإسلامي عند إنشاء الأبنية والمدن الجديدة، والقيام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الحكومية ومشروعات الجهات الأخرى، ووضع الدراسات السكانية والاجتماعية والصحية في مناطق التنمية الحضرية والعمل على تشجيع إقامة مراكز التدريب الحرفي والمهني فيها وتشجيع قطاع الإسكان التعاوني والإشراف على نشاطاته^(٧١).

واختتمت أعمال الاجتماع الأخير للدورة الأولى للهيئة الوزارية لدول مجلس التعاون العربي في بغداد، واستمرت للمدة ١٦-١٧ كانون الثاني ١٩٩٠، وتضمنت إقراراً حدى عشرة اتفاقية تعاون في مجالات التعاون العلمي، والتكنولوجي، والسياحي، والصناعي، والتخطيط، والنفط والغاز، والحكم المحلي، والشؤون البلدية، والشؤون الصحية، والأرصاد الجوي، والطيران المدني، والنقل البري، والأوقاف والشؤون الدينية، وسترفع القرارات والتوصيات الى الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي التي ستعقد اجتماعها في عمان في الخامس والعشرين من شباط ١٩٩٠^(٧٢).

وتنفيذاً لمقررات قمة صنعاء عقدت اللجنة البرلمانية لدول مجلس التعاون العربي اجتماعها الأول في بغداد للمدة من الحادي والثلاثين من كانون الثاني لغاية الأول من شباط ١٩٩٠، وتم إقرار مشروع النظام الداخلي للجنة البرلمانية والذي تضمن (٥٤) مادة تتناول مهام اللجنة وأجهزتها ودوراتها وجلساتها ونظام الكلام في اللجنة وجدول أعمال الدورات ونظام الدورات والتصويت وإعلان قرار اللجنة ومحاضر الجلسات وتشكيل مجموعات العمل وواجبات وحقوق عضو اللجنة وأمانتها، إضافة الى أحكام متنوعة^(٧٣)، واستعرض المشاركون الأوضاع والقضايا العربية، ومنها القضية الفلسطينية،

والهجرة اليهودية للأراضي المحتلة، ومدى خطورتها المتزايدة وما يترتب عليها من تهديد للوجود العربي، فضلاً عن الأزمة اللبنانية وضرورة المحافظة على وحدة وسلامة لبنان وذلك بانسحاب كافة القوات الأجنبية، وباركت اللجنة البرلمانية الخطوات الايجابية لإعادة الوحدة بين شطري اليمن كخطوة متقدمة على طريق الوحدة العربية، وقد أصدرت اللجنة عدداً من التوصيات والقرارات الآتية^(٧٤):-

١- إقرار النظام الداخلي للجنة البرلمانية لدول المجلس الذي ينظم عملها على صعيد العمل البرلماني، وإعادة النظر في مهام اللجنة واختصاصاتها وإعطاء الصلاحيات الأشمل لتضطلع بمهامها على الصعيد العمل العربي المشترك.

٢- تغيير اسم اللجنة البرلمانية لدول المجلس الى الهيئة البرلمانية لدول مجلس التعاون العربي.

٣- مناقشة ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية لعقد مؤتمر قمة عربي استثنائي لبحث موضوع الهجرة اليهودية ومخاطرها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الهجرة.

٤- تشكيل وفود برلمانية عربية مشتركة للقيام بزيارات للدول المعنية لشرح مخاطر الهجرة اليهودية الى فلسطين وإدانة السياسة الصهيونية التوسعية الاستيطانية في الاراضي العربية المحتلة.

٥- إدانة اللجنة البرلمانية للممارسات الصهيونية القمعية واللاإنسانية ضد شعب فلسطين، وتناشد البرلمانات العالمية والمنظمات الدولية لتدخل لوقف هذه الممارسات المتعارضة مع ا بسط حقوق الإنسان والقيم والمواثيق الدولية.

٦- طالبت اللجنة البرلمانية البرلمانات العربية والدولية للضغط على إيران بإطلاق سراح الأسرى العراقيين وإعادتهم الى وطنهم.

٧- تناشد اللجنة البرلمانية زعماء دول مجلس التعاون العربي بشكل خاص ورؤساء وملوك وأمراء الدول العربية الأخرى بشكل عام، على العمل الجاد للالتزام بمعاهدة الدفاع العربي المشترك ووضعها موضع التنفيذ الفعلي لمواجهة الأخطار والتحديات الخارجية.

٨- ضرورة فتح الحوار فيما بين المنظمات السياسية والقوى والأحزاب العاملة داخل دول المجلس لتوفير حالة من التعامل الفكري والتجانس الثقافي بين أبناء دول المجلس. واختتم في بغداد في الخامس من شباط ١٩٩٠ اجتماعات مجالس نقابات المحامين في دول المجلس، وصدر بيان دعا فيه الى ضرورة إلغاء القوانين والقرارات والنصوص الاستثنائية وعلى رأسها قوانين الطوارئ وإلغاء كافة المحاكم الاستثنائية في دول المجلس، وأكد على أهمية إطلاق حق تكوين الأحزاب السياسية وضمان حق التعبير وإصدار الصحف، وطالب البيان تعديل دساتير دول المجلس بما يتلاءم مع كافة المواثيق الدولية وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية وشيوع الديمقراطية، وأوصى البيان ضرورة تصديق دول المجلس على جميع إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان الدولية بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب، وإصدار قانون موحد للمحاماة في الدول الأربع بما يضمن استقلال مهنة المحاماة وما يكفل حق الترافع لمحامي النقابات أمام محاكم دول المجلس وحماية استقلال القضاء وفقاً للمعايير الدولية^(٧٥). ويرى الباحث أن هذا البيان الذي أصدرته نقابات المحامين في بغداد، يتنافى مع ما كان يمارس من قبل الحكومة العراقية بحق الأحزاب والمعارضين للنظام العراقي السابق الذي انتهك فيها أبشع ممارسات التعذيب والتشريد، ومصادرة حرية الرأي والصحافة وحقوق الإنسان، ومارس حكم الحزب الواحد. وبمناسبة مرور عام على تأسيس مجلس التعاون العربي، أصدرت الأمانة العامة للمجلس بياناً في الخامس عشر من شباط ١٩٩٠، أكدت فيه أن مسيرة المجلس خلال عام قد حققت الأهداف المحددة في ضوء المبادئ التي تحكم منهج المجلس والتي تتمثل في مبدئين هامين: الأول التدرج في تنفيذ خطة التكامل. والثاني مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء عند الانتقال من مرحلة الى أخرى في المسيرة التكاملية. واستعرض الأمين العام للمجلس حلمي النمر بأنه تم عقد خلال هذا العام ثلاثة لقاءات للهيئة العليا ومثلها للهيئة الوزارية، وعقد أربعون لقاءً للوزراء المختصين عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والإعلامية، الى جانب اللقاءات المتعددة للجان المشتركة والخبراء من الدول الأعضاء واللجان الفنية، وتم في هذا العام تأسيس

مقر الأمانة العامة للمجلس وتجهيزها بكل الإمكانيات المادية والبشرية حتى تقوم بمهامها، وبذلت الأمانة جهوداً كبيرة في التنسيق والتعاون بينها وبين المنظمات العربية والدولية، فقد تم عقد مذكرة تفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والتواصل بين الأمانة للمجلس والأمانة العامة للجامعة العربية وتشكيل لجنة من الأمانات العامة في التجمعات العربية الثلاثة مع الأمين العام للجامعة العربية لوضع آليات التنسيق والتعاون^(٧٦).

في السادس عشر من شباط عام ١٩٩٠ حضر وزراء خارجية دول المجلس الى بغداد للاحتفال بالذكرى الأولى لتأسيسه، وعقد اجتماع تم خلاله بحث التحضيرات الخاصة لعقد قمة المجلس القادمة في عمان، وتم بحث عدد من القضايا السياسية العربية والدولية ذات الاهتمام المشترك ومن بينها موضوع هجرة اليهود السوفييت الى الأراضي العربية المحتلة وما تشكله هذه الهجرة من تهديد خطير على الشعب الفلسطيني وللأمن القومي العربي^(٧٧).

ثالثاً-مقررات قمة عمان :-

عقدت في عمان القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي للمدة من ٢٤-٢٥ من شباط ١٩٩٠ بحضور رؤساء دول المجلس، وتنفيذاً للتوصيات المرفوعة من الهيئة الوزارية التي تم التوصل إليها والاتفاقيات التي أقرتها، وقع زعماء المجلس (الهيئة العليا) على احدى عشرة اتفاقية تتعلق بمجالات التعاون بين الدول الأعضاء وتضمنت القرارات التالية^(٧٨):-

١- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية (د) من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر، الموافقة على اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي بين دول مجلس التعاون.

٢- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال التخطيط بين دول مجلس التعاون.

- ٣- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية(ب) من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر، الموافقة على اتفاقية التعاون الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي.
- ٤- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر، الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال النفط والغاز بين دول المجلس.
- ٥- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية(هـ) من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر، الموافقة على اتفاقية التعاون السياحي بين دول مجلس التعاون العربي.
- ٦- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر، الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال الحكم المحلي والشؤون البلدية بين دول مجلس التعاون العربي.
- ٧- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية(هـ) من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر، الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال الشؤون الصحية بين دول المجلس.
- ٨- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية(ج) من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر، الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال الأنواء والأرصاد الجوي بين دول مجلس التعاون العربي.
- ٩- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية(ج) من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر، الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال النقل الجوي والطيران المدني بين دول مجلس التعاون العربي.
- ١٠- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية(ج) من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر، الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري للأشخاص والبضائع بين دول مجلس التعاون العربي.

١١- استناداً الى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة، والفقرة الثانية من المادة الثانية لاتفاقية تأسيس المجلس تقرر، الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال الشؤون الدينية بين دول مجلس التعاون العربي.

كما أكد قادة دول مجلس التعاون العربي في البيان الختامي لقمة عمان الرابعة على ضرورة العمل على وقف تدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية الى الاراضي الفلسطينية، وطالبوا موسكو وواشنطن بالعمل على وقف هذه الهجرة، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على (إسرائيل) للانسحاب من جنوب لبنان، والتأكيد على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام برعاية الأمم المتحدة، فضلاً عن استعراض شامل لتطورات الاوضاع في المنطقة والمستجدات على الساحة العربية والدولية، وخاصة التغيير في ميزان القوى العظمى^(٧٩).

وبعد الحملة الإعلامية التي قامت بها وسائل الاعلام الغربية ضد العراق، لما يمتلكه من أسلحة دمار شامل، استنكرت الأمانة العامة لمجلس التعاون العربي على لسان مساعد الامين العام هشام حسن توفيق هذه الحملة الإعلامية، وعدتها محاولة للنيل من مكانة العراق على الصعيدين العربي والدولي، وعدته تدخلاً في شؤون العراق الداخلية ومساساً بسيادته^(٨٠).

في الرابع من نيسان عام ١٩٩٠ عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون العربي في عمان اجتماعاً استثنائي لبحث التحديات التي تواجه دول المجلس في ضوء تصاعد الحملة ضد العراق، وأكدوا فيه التضامن الكامل مع العراق في تصديه للحملة الإعلامية الغربية، وعبروا عن التمسك الكامل بحق العراق وجميع الدول العربية في التنمية الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وأكدوا على أن الأمن الوطني للعراق يشكل جزءاً أساسياً من الأمن القومي العربي وان دول مجلس التعاون العربي ملتزمة بالدفاع عنه في وجه أي عدوان أو تهديد قد يتعرض له^(٨١). ويرى الباحث ان هذه المواقف على ما يبدو دفعت القيادة العراقية الى الذهاب بعيداً في طموحاته السياسية والإقليمية.

وتنفيذاً لمقررات قمة عمان عقد وزراء الطاقة والنفط في دول مجلس التعاون العربي اجتماعهم الثاني في عمان ما بين ٢٣-٢٤ نيسان ١٩٩٠ لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والنفط بين دول المجلس، وخرج الوزراء بتوصيات كانت أبرزها تبادل الخبرات في مجالات البحث عن حقول الغاز في دول المجلس، وتقديم الخبرات والإمكانيات من الدول النفطية مثل العراق ومصر للدول التي مازالت في طور البحث مثل الاردن واليمن، وقرر الوزراء تشكيل خمس مجموعات عمل لتنفيذ اتفاقية التعاون النفطي بين دول المجلس في مجالات الاستكشاف والإنتاج وتخطيط الطاقة ومجموعة التصنيع والتدريب وتبادل الخبرات ووضع آليات العمل لتنفيذ، وأكدوا على ضرورة بذل الجهود لبناء صناعة نفط وطاقة مستقلة ومتكاملة، وطالبوا بضرورة المحافظة على الثروة النفطية والقيام بالدراسات العلمية والواقعية للحد من الإسراف في استهلاكها وكيفية الاستفادة منها كقوة بنائه لاقتصاديات دول المجلس، والمحافظة على استقرار السوق والأسعار العالمية، وضرورة التعاون والتنسيق في مجال الطاقة بشكل عام^(٨٢).

ووفقاً لمقررات قمة عمان عقد وزراء العمل والتأمينات الاجتماعية اجتماعهم الرابع في صنعاء للمدة من ١٥-١٧ أيار ١٩٩٠، وأقر الوزراء في اجتماعهم الذي شارك فيه الأمين العام للمجلس حلمي النمر مشروع اتفاقية التأمينات الاجتماعية لدول المجلس وورقة العمل الخاصة بآلية تنفيذ بنود اتفاقية تنظيم وتشغيل وانتقال القوى العاملة وبرنامج العمل للتعاون في مجال العمل والشؤون الاجتماعية، وتم توقيع اتفاقية تقضي بالمساواة بين مواطنو المجلس في الحقوق والواجبات بالنسبة لقوانين التأمينات الاجتماعية لدول المجلس بحيث يتمتع العامل الذي ينتمي الى أي دول من دول المجلس بالميزات التي يتمتع بها في بلده، وتنص الاتفاقية في حال رجوع العامل الى الموطن الأصلي بعد بلوغه سن التقاعد أو الإصابة بالعجز الكلي أو الوفاة يتم تحويل الراتب الى الدولة الأصل أما إذا عاد قبل بلوغه سن التقاعد فيتم تحويل مكافأة نهاية الخدمة الى الهيئة المختصة بحيث تحسب له حقوقه التأمينية^(٨٣).

وفي المدة من ١٤-١٥ حزيران ١٩٩٠ عقد وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية اجتماعهم الثاني في بغداد، وافقوا تشكيل لجنة من العلماء المختصين بدول المجلس، تضم اثنين من كل دولة وتجتمع كل ثلاثة أشهر، لإعداد مناهج موحدة للدعاة والوعاظ والأئمة والخطباء يتضمن توحيد المناهج في المعاهد والمدارس الإسلامية ومراكز تأهيل الدعاة وإصدار كتب ودوريات ونشرات متخصصة في مجال الدعوة، وتوزيعها بأقل التكاليف على الدعاة، كما قرروا الاستفادة من العلماء وأساتذة الجامعات الإسلامية والمختصين لتأليف الكتب، وإعداد وتبادل قوائم بعناوين المطبوعات والبرامج الثقافية والدينية، وأعداد وتبادل قوائم بأسماء وعناوين العلماء والدعاة للمشاركة في إقامة الندوات والمحاضرات ومواسم ثقافية دورية مشتركة وخاصة في شهر رمضان والمناسبات الإسلامية^(٨٤).

واختتم وزراء الطاقة والكهرباء في عمان اجتماعهم الأول ما بين ١٧-١٨ حزيران ١٩٩٠، وأكدوا على ضرورة العمل على التصنيع المشترك للمعدات الكهربائية والتركيز على تصنيع قطع الغيار اللازمة لإدامة محطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكات النقل لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي التدريجي، وضرورة العمل على تطوير مشاريع الربط الكهربائي بين شبكات دول المجلس خاصة مصر والأردن والعراق وبين شبكات دول المجلس وشبكات الدول العربية المجاورة، وتم إقرار نظام معلومات متكامل عن قطاع الكهرباء والطاقة والعمل على ربط مراكز المعلومات وأجهزة الحاسوب لدى مؤسسات قطاع الكهرباء والطاقة، فضلاً عن تبادل الخبرات في مجال تخطيط وإنشاء وتشغيل ومراقبة الأداء والتحكم في المنظومات الكهربائية، وقد وقع الوزراء أول اتفاقية للتعاون في مجال الكهرباء بين دول المجلس^(٨٥).

وتنفيذاً لما جاء في قمة عمان عقد وزراء الصحة في دول المجلس اجتماعهم الثاني في العاصمة الأردنية عمان للمدة ١٨-١٩ حزيران ١٩٩٠، وافقوا في ختام اجتماعهم تشكيل خمس لجان صحية دائمة بهدف التنسيق والتكامل بين دول المجلس اللجنة الأولى هي لجنة التشريعات والسياسة الصحية وتعد اجتماعاتها في العراق، واللجنة الثانية لجنة

الخدمات الصحية وتكون اجتماعاتها في الأردن، أما اللجنة الثالثة فهي لجنة توحيد القوى البشرية الصحية وتعقد اجتماعاتها في اليمن، ولجنة شؤون الدواء وتعقد اجتماعاتها في مصر، أما اللجنة الأخيرة فهي لجنة توحيد مواصفات السلع الغذائية وبيع الصناعات الغذائية وتكون في الأردن، كما اقرروا مبدأ الشراء الموحد للدواء مع إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الدوائية لدول المجلس بالشراء من بعضها البعض والعمل على وضع دستور دوائي موحد لدول المجلس الأربع، واعتبار الدواء المسجل في أي دولة من دول المجلس مسجلاً في الدول الأخرى^(٨٦).

خلال المدة ٢٠-٢١ من حزيران ١٩٩٠ عقد وزراء التخطيط اجتماعهم في عمان، وتم إقرار الصيغ والآليات التنفيذية الاتفاقية التعاون في المجال التخطيطي بين دول المجلس والمتضمنة تشكيل فريق عمل من كبار المسؤولين والفنيين في وزارات التخطيط والأمانة العامة لإعداد مقترح لاستراتيجية تنمية بعيدة المدى تتضمن دراسات ومسوحات قطاعية مقارنة بهدف تحديد فرص التنمية في كل دولة من الدول الأعضاء ووضع المعايير التي سيتم على أساسها توجيه التخصص في كل بلد آخذين بالاعتبار المزايا النسبية في كل بلد من البلدان الأعضاء^(٨٧). في حين اختتم وزراء الزراعة اجتماعهم الثاني في عمان، وقد وافق الوزراء على تشكيل فريق خبراء من المختصين في مجال إنتاج الحبوب في الدول الأعضاء لوضع تصور متكامل حول الإمكانيات المتاحة لزيادة إنتاج الحبوب في دول المجلس، وتتولى الأمانة العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء، ووافق الوزراء على إقامة مركز أبحاث متقدم للأحياء البحرية في اليمن، وتوحيد التشريعات المتعلقة بالحجر الزراعي والبيطري والتعاون في مجال مكافحة الجراد الصحراوي، وتوحيد نظم تسجيل واستيراد وتداول المبيدات الزراعية وإعداد دليل سنوي بأنواع المبيدات التي تنتج أو تصنع في دول المجلس وتركيب هذه المبيدات واستعمالها وبناء قاعدة معلومات زراعية^(٨٨).

وفي بيان للأمانة العامة لمجلس التعاون العربي استعرض الأمين العام حلمي النمر إنجازات المجلس في عامه الثاني من مسيرته، حيث شهد اجتماعات مكثفه للوزراء

المسؤولين عن تنفيذ الاتفاقيات التي اعتمدت في العام الأول في قمة الإسكندرية وصنعاء وعمان وبالتنسيق مع الأمانة العامة، ففي شهر حزيران ١٩٩٠ تمت اجتماعات لوزراء الأوقاف والطاقة والكهرباء والصحة والتخطيط والزراعة والسياحة وصدر عن هذه الاجتماعات مجموعة من القرارات التنفيذية لبعض نصوص الاتفاقيات التي ستقوم كل وزارة في الدول الأعضاء بتنفيذها خلال عام ١٩٩٠، أما بالنسبة الى نشاط الأمانة العامة فكان لها مساهمة ايجابية على مستوى اللجان المشتركة من الخبراء لإعداد التقرير النهائي الذي يعرض على الوزراء المختصين؛ ويشارك الأمين العام في اجتماعات الوزراء، وهي تحرص بشدة على المتابعة الدقيقة والصادقة لمدى التزام الوزراء المختصين بتنفيذ القرارات التي تم الاتفاق عليها ورفع رأيها الى الهيئة الوزارية والهيئة العليا، وتعمل الأمانة العامة على توطيد علاقتها مع المنظمات العربية والدولية، فتم توقيع اتفاقيات تعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والصناعية والتعدين وتم الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة للإنماء والمنظمة الدولية للتنمية الصناعية لتمويل بعض المشروعات التي تهتم الأمانة العامة وتمويل بعض الدراسات المتعلقة بدول المجلس في المجالات المرتبطة بالاتفاقيات^(٨٩).

وأوصى وزراء السياحة في دول مجلس التعاون العربي في اجتماعهم الذي اختتم في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٩٠ في عمان، باتخاذ قرارات بتقليص الإجراءات الرسمية الخاصة بدخول وإقامة ومغادرة مواطني دول المجلس، وتخصيص منافذ بدخول لمواطني المجلس الأربع في موانئ البحرية والبرية والجوية، وتبادل المجاميع السياحية بينها وفقاً لأسلوب الصفقات المتكافئة، وإعلان ١٩٩٣ سنة سياحية لدول مجلس التعاون العربي، وتنظيم ندوة حول التسويق والترويج السياحي في إطار الإعداد للسنة السياحية، وتنسيق جهود الدول الأعضاء في مجال المشاركة في المعارض السياحية الدولية بشكل موحد، وإعطاء الأولوية في التشغيل للقوى العاملة والمؤهلة والمدربة في المهن السياحية للعمل في الأنشطة السياحية في الدول الأعضاء^(٩٠).

وفي شهر تموز ١٩٩٠ بدأت الاجتماعات الوزارية التابعة لدول مجلس التعاون العربي، ففي عمان عقد الاجتماع الأول لرؤساء مكافحة المخدرات في دول المجلس لوضع برامج عملية لتنفيذ اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الاتجار والاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية بين دول المجلس التي تم توقيعها في قمة صنعاء وتبادل المعلومات والخبرات والخبراء وتسهيل إجراءات المتورطين وتوحيد السياسات التشريعية ذات العلاقة بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وتنسيق هذه السياسات والخطط والبرامج والأنشطة الصحية والتربوية والاجتماعية والإعلامية التي من شأنها الوقاية منها ومكافحتها وأحكام الرقابة على التجارة المشروعة للمواد المخدرة والسيطرة على تعامل بها لمنع إساءة استعمالها، ومعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم^(٩١). في حين اختتم وزراء الحكم المحلي والشؤون البلدية والبيئية في دول المجلس اجتماعهم في عمان في الحادي عشر من تموز ١٩٩٠، وتم إقرار توصيات اللجنة المشتركة بشأن آلية تنفيذ اتفاقية التعاون في مجال الحكم المحلي وفي مجال حماية البيئة، وتشكيل فريق عمل من الخبراء في الدول الأعضاء لدراسة توحيد أو تقريب تشريعات الحكم المحلي، وكذلك التشديد على ضرورة الحفاظ على الطابع التراثي والتاريخي العربي والإسلامي، وتقضي التوصيات في مجال تحسين الأوضاع المعيشية للبدو وتطوير البادية^(٩٢)، وعقد في العاصمة الأردنية عمان وزراء الاقتصاد والتجارة والتموين بدول المجلس اجتماعهم الثالث للمدة ١٨-١٩ تموز ١٩٩٠ وقرر الوزراء اعتماد قائمة سلعية تضم (٣٤) سلعة لتحريرها من كامل الضرائب والرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، وتحديد العمل في الصفقة المتكافئة بين دول المجلس التي تتناول الإطار السلمي والصيغ التعاقدية لها وقيام كل دولة بتسمية ممثلها في لجنة التعريف الجمركية وإبلاغ الأمانة العامة بالأسماء، وأقر الوزراء استمرار الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة بقوائم السلع المستوردة والمصدرة على أن تقوم الأمانة بتعميمها على دول المجلس للاسترشاد بها في وضع الخطط لتنمية التجارة البينية فيما بينها^(٩٣).

واستكمالاً لمقررات قمة عمان اختتم محافظو البنوك المركزية في دول المجلس اجتماعهم الأول في عمان والذي استمر من ١٨-٢٠ تموز ١٩٩٠، وتم الاتفاق على استراتيجية طويلة المدى بهدف تشجيع التبادل التجاري ووضع أسس لتطوير التكامل النقدي وفقاً لمراحل: الأولى إنشاء مركز للتسويات يتخذ من البنك المركزي الأردني مقراً له وتساهم البنوك المركزية في دول المجلس بتغطية نفقاته بالتساوي، ومن مهام ترتيبات مقاصة للتبادل التجاري للسلع المنظورة وفق نظام خاص يعد من قبل لجنة مختصة تعين من دول المجلس والأمانة العامة، واجراء دراسات وأبحاث عن اقتصاديات دول المجلس وخاصة النقدية والمصرفية واقتراح سبل التعاون فيما بينها وبين المنظمات العربية والدولية، وتبادل الخبرات وجمع المعلومات في المجالات الاقتصادية وذلك بالتعاون مع مركز المعلومات في الأمانة العامة للمجلس^(٩٤)، المرحلة الثانية تمتد لمدة خمسة أعوام يتم خلالها تحويل مركز التسويات الى بنك مستقل للتسويات برأس مال لا يقل عن (١٠٠) مليون دولار تدفع بالتساوي على مدى خمس سنوات ويكون جزء منها بالعملة المحلية للدول الأعضاء ويقوم بمهام منها تسوية المدفوعات المنظورة وغير المنظورة، ادخال التسهيلات الائتمانية في ترتيبات المقاصة، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال في القطاع الخاص لدعم الاستثمارات الخاصة المتبادلة، والحصول على تمويل إضافي من خلال الاقتراض من الأسواق المالية والمنظمات العربية والدولية. أما المرحلة الثالثة تطوير صلاحيات ومهام وتوسيع شمولية بنك التسويات ويعمل الى جانب البنوك المركزية للدول الأعضاء واستحداث وحدة نقدية بجانب العملات الوطنية لتستخدم في المبادلات التجارية بين دول المجلس وتمويل المشاريع المشتركة، وتم الاتفاق على أن يجتمع محافظو البنوك المركزية مرتين سنوياً برئاسة محافظ البنك المركزي في الدولة التي تتولى رئاسة المجلس^(٩٥).

في حين اجتمعت هيئة الاتحادات العمالية لدول المجلس في القاهرة في التاسع والعشرين من تموز ١٩٩٠ وتم بحث دور الاتحادات العمالية في مجال رعاية العمال، واقتراح إنشاء مكتب ملحق بكل اتحاد عمالي بالدول الأربع يتولى مسؤولية ومتابعة أوضاع

ومشاكل العمال في الدول الأعضاء، ودور الاتحاد في دعم مسيرة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحادات المهنية العمالية^(٩٦). وبهذا فقد توقفت اللقاءات والاجتماعات بين وزراء دول المجلس في جميع المجالات لتنفيذ مقررات قمم مجلس التعاون العربي الثلاث، وذلك بسبب قيام العراق باجتياح الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠ مما أدى الى تعطيل مسيرة المجلس.

وكان قد أعلن الأمين العام لمجلس التعاون العربي حلمي النمر بآن الهيئة الوزارية ستوقع عدة اتفاقيات في اجتماعها الذي سيعقد في عمان في الثامن من ايلول ١٩٩٠ تتضمن مجموعة من الاتفاقيات أبرزها اتفاقية في مجال حماية البيئة والسياسات المالية وفي مجال الاستثمار وإمكانية توحيد قوانينه في الدول الأربع، واتفاقية مقدمة من العراق تتعلق بتوحيد مباشرة المهنة الحرة داخل دول المجلس، وإنشاء بنك مشترك تم الاتفاق عليه بين محافظي البنوك المركزية، وستقدم الأمانة العامة للمجلس للهيئة الوزارية فكرة إنشاء جهاز لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين دول وأخرى من دول المجلس أو بين دول المجلس ومواطنيهم حيث جرى الاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للإنماء الدولي والأمانة العامة لأعداد دراسة تفصيلية لهذا الأمر، وقد تم إرسال البرنامج خبيرين للأمانة العامة للمجلس لدراسة الموضوع وتقديم دراستها بشكل نهائي بأقرب وقت. وعن مسيرة المجلس قال: "نستطيع من خلال استعراض أبرز القرارات الصادرة عن دول المجلس نجد أنها أصبحت تنفيذية ووضع لها برامج عمل زمنية دقيقة للخروج في النهاية الى أحسن النتائج"^(٩٧). ويرى الباحث ان هذه الاتفاقيات التي سوف توقعها الهيئة الوزارية لم يكتب لها ان تجتمع بسبب اجتياح العراق للكويت، هذا أدى الى تباين مواقف دول المجلس من الاجتياح فالأردن واليمن وقفا الى جانب العراق، في حين مصر اختارت الوقف الى جانب الكويت والتحالف الدولي ضد العراق، خوفاً على مصالحها الاقتصادية مع دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ضوء ما تقدم كانت هناك جهود مكثفة بشكل جماعي بين دول المجلس شارفت على التنفيذ في بنود بعض الاتفاقيات التي انجزت من خلال القمم الثلاث التي عقدت في الاسكندرية وصنعاء وعمان لاسيما في المجالات ومنها، تيسير وتنظيم وتشغيل وانتقال مواطني المجلس بين الدول الأعضاء، والسماح لمواطني دول المجلس بالتنقل بحرية بدون

تأشيرة والإقامة فيها بدون قيود، فضلاً عن إعفائهم من الرسوم المفروضة على سفرهم وانتقال مركباتهم الشخصية بين دول المجلس، وربط شبكات الكهرباء بين دول المجلس، وخفض رسوم البرق والهاتف والاتصالات البريدية، وتنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وذلك بالبدء بتنفيذ صفقة تجارية قيمتها (١٢٠) مليون دولار خلال عام ١٩٩٠^(٩٨).

الخاتمة

من خلال ما تم من لقاءات سياسية مكثفة بين زعماء الدول الأربع (الهيئة العليا) وبين رؤساء الحكومات (الهيئة الوزارية) وبين الوزراء المعنيين في مختلف المجالات من أجل بناء أجهزة المجلس التنظيمية ومؤسساته بهدف صياغة عدد من الاتفاقيات التعاونية للنهوض بواقع المجلس وتحقيق الأهداف التي حددتها اتفاقية تأسيس المجلس. فعلى مستوى الهيئة العليا للمجلس، وبعد القمة الأولى التي عقدت في بغداد والتي كانت قمة تأسيس مجلس التعاون العربي في السادس عشر من شباط ١٩٨٩، جاءت بعدها ثلاث قمم هي (الإسكندرية وصنعاء وعمان) ويقابلها أربعة اجتماعات للهيئة الوزارية، وما يزيد عن عشرين اجتماع للوزراء المعنيين في مختلف المجالات شملت (الخارجية، والداخلية، والمالية، والاقتصاد، والتجارة، والصناعة، والزراعة، والنفط، والنقل والمواصلات، والإسكان والتعمير، والطاقة والكهرباء، والتعليم العالي والبحث العلمي، والصحة، والعمل والشؤون الاجتماعية، والثقافة والإعلام، والأوقاف والشؤون الدينية، والعدل، والسياحة، والتخطيط، والرياضة والشباب، والحكم المحلي، بالإضافة الى محافظي وأمناء عواصم دول المجلس، وهيئة الاتحادات العمالية ومحافظي البنوك المركزية). وفضلاً عن الاجتماعات بين الوزراء واللقاءات بين المسؤولين في الدول الأعضاء، فان عدد كبير من الاتفاقيات قد وقعت من اجل تنظيم وتنسيق وتكثيف التعاون في هذه المجالات، والى جانب اللقاءات الجماعية للهيئة العليا للمجلس، كان هناك عدة لقاءات ثنائية تم خلالها تنسيق المواقف السياسية والدبلوماسية في عدد من القضايا العربية، والإقليمية والدولية، ولاسيما القضية الفلسطينية، والهجرة اليهودية، والازمة اللبنانية وتطوراتها

التي كانت تحض باهتمام قادة المجلس، فكان لهذه اللقاءات والاجتماعات للهيئات واللجان تكوين الأمانة العامة للمجلس وتعيين حلمي النمر أميناً عاماً للمجلس واختيار عمان مقراً لها، وتشكيل اللجنة البرلمانية منتخبه من الهيئات التشريعية لدول المجلس، والتي عقد أولى اجتماعاتها في نهاية كانون الثاني ١٩٩٠، وتم إقرار نظامها الداخلي، وتشكل هذه الاتفاقيات إضافة الى ما تم اتخاذه من قرارات قاعدة عريضة وصلبة من اجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي جاءت بها اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي وما كان يتطلع اليه قادة المجلس.

ولا بد لنا من الإشارة لما توصل اليه الباحث في ضوء القرارات والاتفاقيات التي عقدها زعماء الدول الأربع والوزراء المعنيين في دول مجلس التعاون العربي، وبينما كانت الآمال معقودة الى ما ستؤول اليه نتائج تلك القرارات والاتفاقيات التي كان تنفيذها يجري وفق آلية يسودها التعاون والتضامن العربي إلا انه يمكن عدّها أخطر اللقاءات والاجتماعات بين وزراء دول المجلس، وأخر الاجتماعات التي عقدتها الهيئة الوزارية للمجلس، كما عُقد أخطر لقاء جمع الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي على هامش اجتماعات القمة العربية الاستثنائية التي عقدت في بغداد أواخر شهر أيار من عام ١٩٩٠، هذه اللقاءات والاجتماعات والاتفاقيات التي صادق عليها قادة دول المجلس بقيت حبراً على ورق، وسرعان ما توقفت بسبب تدهور العلاقات بين العراق والكويت على مسألة الحدود بين البلدين والسياسة النفطية التي كانت تتبعها الكويت والأمارات ضد العراق، رغم بعض اللقاءات الثنائية على مستوى قادة الدول أو على مستوى وزراء الخارجية التي جمعت أعضاء مجلس التعاون لاحتواء الأزمة والخروج بحل سلمي لها، لكن تعنت الرئيس العراقي وما آلت اليه الأزمة وتطورها الى مرحلة احتلال العراق للكويت عسكرياً أدت الى عدم استمرار هذه الاتفاقيات واللجان الوزارية وتعطيلها، مما أدى الى عدم استمرار مسيرة المجلس لتحقيق الأهداف التي كان يصبو إليها، وان هذه الأزمة قد وضعت حداً للمجلس بعد اختلاف مواقف أعضائه. وبهذا يتضح لنا أن المجلس ولد من حكومات لا يمكنها التخلي عن نهجها السياسي، ولم يجمعها إلا هدف واحد وهو الحاجة الاقتصادية التي كانت تعاني منها دول المجلس.

الهوامش

- (١) حسن بن طلال: ولي عهد الاردن منذ عام ١٩٦٥ الى ١/٢٥/١٩٩٩، الابن الاصغر للملك طلال بن عبد الله، ويعد من المفكرين الاقتصاديين الاردنيين حيث كان له دوراً كبيراً في رسم الخطط الاقتصادية للأردن خلال ولايته، اسس الجمعية الملكية عام ١٩٧٢، ثم اسس عام ١٩٨١ منتدى الفكر العربي، وفي عام ١٩٨٧ انشأ المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا، وغيرها من المعاهد واللجان الاردنية والدولية،. نقلا عن: فواز موفق ذنون، قضية فلسطين في العلاقات الاردنية- الامريكية (١٩٦٧-١٩٩٩) اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص١٦٥.
- (٢) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج او هام القوة والنصر، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٧٠.
- (٣) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن ١٩٨٩-١٩٩٩، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٣٨.
- (٤) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات وثائق الوحدة العربية ١٩٨٨، ط١، بيروت، ١٩٨٩، ص٦٢.
- (٥) علي محافظة، بريطانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٣٣٤.
- (٦) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص١٧٥.
- (٧) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٨١١، ١٩ كانون الثاني ١٩٨٩.
- (٨) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩-١٩٩٣، ط١، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٧.
- (٩) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٨٣٧، ١٤ شباط ١٩٨٩.
- (١٠) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٨٤٠، ١٧ شباط ١٩٨٩؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩-١٩٩٣، ص٦٤٠-٦٤١.
- (١١) جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٤٥، ١٦ حزيران ١٩٨٩، ص١؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٥٨٤، ١٦ حزيران ١٩٨٩، ص١.

(١٢) اسامة الباز: (١٩٣١-٢٠١٣) ولد في محافظة الدقهلية عام ١٩٣١، حصل على شهادة الحقوق من جامعة القاهرة ١٩٥٤، اول وظيفة له معاون نيابة في قسم الوايلي بالقاهرة، ثم التحق بوزارة الخارجية في منتصف الخمسينات بوظيفة سكرتير دبلوماسي، حصل على منحه دراسية في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الامريكية ودرس لمدة ست سنوات حصل على الماجستير والدكتوراه في القانون، عمل في عام ١٩٦٨ بإدارة معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، انتقل بعد ذلك عام ١٩٧٣ للعمل بمكتب وزير الخارجية، كان احد مستشاري مركز الدراسات الاسرائيلية والفلسطينية بمؤسسة الاهرام، عمل مديراً لمكتب الامين الاول للجنة المركزية للشؤون الخارجية ثم مقررًا للجنة، بعد ذلك مديراً للمعهد الدبلوماسي، ومديراً لمكتب نائب رئيس الجمهورية، بعد ذلك مديراً لمكتب الرئيس حسني مبارك للشؤون السياسية، ووكيل اول وزارة الخارجية، ويعد من ابرز المستشارين السياسيين للرئيس حسني مبارك، توفي في ١٤/ايلول/٢٠١٣. نقلا عن: زانا طيفور عبد الصمد، العلاقات العراقية المصرية ١٩٧٩-١٩٩٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٤، ص ٩٩.

(١٣) جريدة الأخبار، القاهرة، ع ١١٥٧٣، ١٦ حزيران ١٩٨٩، ص ٥؛ جريدة الشرق الأوسط، لندن، ع ٣٨٥٣٢، ١٦ حزيران ١٩٨٩، ص ١.

(١٤) حلمي محمود النمر: (١٩٢٧-٢٠٠٠) ولد في أبو كبير محافظة الشرقية بمصر في ٢٦/شباط/١٩٢٧، حصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام ١٩٤٩ وعين معيداً بجامعة فؤاد الأول، وحصل على شهادة الماجستير عام ١٩٥٤، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة من جامعة الينوي الأمريكية عام ١٩٥٧، عمل أستاذاً بكلية التجارة جامعة القاهرة، وتولى منصب العميد ثم عين رئيساً لجامعة القاهرة عام ١٩٧٩، وهو عضو بمجلس الشعب عن محافظة الشرقية "الحزب الوطني"، توفي في ١٧/أيار/٢٠٠٠. لمزيد من التفاصيل ينظر: الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة، وزارة الأعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ط ٢، ج ٢، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١١٢٦.

(١٥) نقلا عن: علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص ٢٤٣.

(١٦) جريدة الجمهورية، القاهرة، ع ١٢٩٥٥، ١٧ حزيران ١٩٨٩، ص ٣؛ جريدة الشرق الأوسط، لندن، ع ٣٨٥٤٤ في ١٧ حزيران ١٩٨٩، ص ٥.

- (١٧) من حديث الأمين العام للمجلس حلمي النمر بعد اختتام اجتماعات قمة الإسكندرية، جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٦٤٤٩، ٢٠ حزيران ١٩٨٩، ص٦؛ مجلة ألف باء، ع ١٠٨٢، بغداد ٢١، حزيران ١٩٨٩، ص١٣.
- (١٨) الإجراءات الخاصة بالاجتماعات العادية والاستثنائية والخاصة التي أصدرتها الهيئة العليا في قمة الإسكندرية الخاصة بعمل المجلس، جريدة الأهرام، ١٦ حزيران ١٩٨٩، ص٦.
- (١٩) جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٤٦، ١٧ حزيران ١٩٨٩، ص١؛ جريدة الشرق الأوسط، في ١٧ حزيران ١٩٨٩، ص٥؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ - ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٥٧.
- (٢٠) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٥٩، ١٧ حزيران ١٩٨٩؛ جريدة الأخبار، القاهرة، ع ١١٥٧٤، ١٧ حزيران ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٨٣٧، ١٧ حزيران ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، القاهرة، في ١٧ حزيران ١٩٨٩.
- (٢١) جريدة الأهرام، في ١٦ حزيران ١٩٨٩، ص٦؛ جريدة الشرق الأوسط، في ١٧ حزيران ١٩٨٩، ص٢.
- (٢٢) مصطفى بكري، قمة الاسكندرية تنمة للقاء الدار البيضاء، مجلة كل العرب، ع ٣٥٦٤، باريس، ١٩ حزيران ١٩٨٩، ص١١.
- (٢٣) محمد حسني مبارك: ولد في ٤/أيار/١٩٢٨ في قرية كفر المصيلحة في محافظة المنوفية بمنطقة الدلتا شمال القاهرة، وبعد إنهاء تعليمه في مراحل الأولى والثانوية والتحق بالكلية العسكرية عام ١٩٤٨، وفي عام ١٩٥٠ تخرج من الكلية الجوية وعمل طيارا حربيا. اختير العمل مدرسا في الكلية الجوية ثم تولى منصب أركان حرب الكلية ثم مساعد كبير المعلمين فيها، وتولى قيادة قاعدة جوية بعد عودته من دورة في أكاديمية لغرديز السوفيتية للدراسات العسكرية العليا (أركان حرب)، ثم أصبح مديرا للكلية الجوية عام ١٩٦٧ ورئيسا لأركان القوات الجوية في تشرين الثاني ١٩٦٩. وفي نيسان ١٩٧٠ عين قائدا للقوات الجوية وبعد اقل من شهر أصبح نائبا لوزير الحربية إضافة الى منصبه. وفي نيسان عام ١٩٧٥ أصبح نائبا لرئيس الجمهورية. وفي الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٨١ أعلن رسميا عن انتخابه رئيسا لجمهورية مصر العربية. وأعيد انتخابه أربع مرات متتالية في عام ١٩٨٧ و١٩٩٣ و١٩٩٩ و٢٠٠٥. وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني ٢٠١١ اندلعت مظاهرات مطالبه برحيله، فأعلن عن تنحيه عن السلطة في

١١/شباط/٢٠١١، ونقل الصلاحيات الى الجيش، تمت محاكمته بتهم قتل المتظاهرين وهدر المال العام ، وحكم عليه بالسجن المؤبد في ٢/حزيران/٢٠١٢، وطعنت هيئة الدفاع في الحكم في ١٣/كانون الثاني/٢٠١٣، وأعيدت محاكمته وتم تبرئته في ٢٩/تشرين الثاني/٢٠١٤. لمزيد من التفاصيل ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٢، دار اسامة للنشر، عمان، ٢٠١٣، ص٦٢٣ : www.aljazeera.net.

(٢٤) الحسين بن طلال (١٩٣٥-١٩٩٩): ولد الحسين بن طلال في ١٤/تشرين الثاني/١٩٣٥ في عمان وكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم انتقل الى الإسكندرية في مدرسة فيكتوريا ومن بعدها في مدرسة هارو وهناك درس العلوم العسكرية في أكاديمية ساندهرست البريطانية، تولى العرش بعد اضطرار والده التخلي عن العرش عام ١٩٥٣، وفي عام ١٩٥٨ انشأ مع ابن عمه فيصل بن غازي الاتحاد العربي لكنه لم يستمر طويلا فقد انهار فور قيام ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق، وأعلن الملك عام ١٩٦٩ مشروعاً للسلام مع إسرائيل عرف فيما بعد بمشروع النقاط الست لكن إسرائيل رفضته، وفي عام ١٩٧٠ وقعت اشتباكات بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية عرفت باسم أحداث أيلول الأسود أدت الى خروج المقاومة من الاردن الى لبنان، وقف الملك الى جانب العراق في حربه مع إيران، وفي عام ١٩٨٨ اصدر الملك قراراً بفك الارتباط القانوني والإداري بين الاردن والضفة الغربية، وفي عام ١٩٩٤ وقع الملك على معاهدة سلام مع إسرائيل عرفت باسم اتفاقية وادي عربة، توفي في ٧/شباط/١٩٩٩. لمزيد من التفاصيل ينظر: رولان دالاس، الحسين حياة على الحافة: تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جوي صليبيا، ط١، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.

(٢٥) علي عبد الله صالح، من مواليد صنعاء ١٩٤٢، التحق بالجيش عام ١٩٥٨، ثم بمدرسة صف ضباط في القوات المسلحة عام ١٩٦٤، وشارك في ثورة ٢٦/أيلول/١٩٦٣، بعدها التحق بمدرسة المدرعات عام ١٩٦٤، بعدها تم ترقيته باستمرار الى رتب عسكرية عليا من ضمنها القائد العسكري لمحافظة تعز عام ١٩٧٨، ثم عين عضواً في المجلس الرئاسي المؤقت ، بعد ذلك تم انتخابه رئيساً وقائد عام للقوات المسلحة في عام ١٩٧٩، ثم تم ترقيته الى عقيد، وفي عام ١٩٩٧ منح رتبة مشير من قبل مجلس النواب اليمني، اصبح اول رئيس يمني ينتخبه الشعب مباشرة بانتخابات عام ١٩٩٩، اطيح بنظامه عام ٢٠١١، وفي ٢ كانون الأول ٢٠١٧ اندلعت

اشتباكات بين الحوثيين والموالين لصالح أدت الى مقتلة في ٤ كانون الأول ٢٠١٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: www.aljazeera.net.

(٢٦) صدام حسين: ولد في ٢٨/٤/١٩٣٧ في قرية العوجة في تكريت، عاش طفولته دون أب، أنظم الى حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٧، شارك في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد عام ١٩٥٩، على اثرها هرب الى سورية ومن ثم مصر واكمل دراسته الثانوية فيها، عاد الى العراق بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، بعدها استعاد البعثيون السلطة عام ١٩٦٨، وفي عام ١٩٦٩ اصبح نائب الامين العام لحزب البعث ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة، بعد ذلك استلم السلطة في ظروف غامضة في ١٦ تموز ١٩٧٩، ليبدأ بحكم العراق الرجل الاول والصانع الاوحد للأحداث المأساوية التي مرت بالعراق بدنها في الحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثماني سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨ خرج منها العراق مثقل بالديون الاقتصادية، ونتيجة لقراراته الخاطئة اجتاح الكويت في ٢ اب ١٩٩٠ مما تسبب بدمار القوات العراقية والبنى التحتية وتسبب بحصار اقتصادي فرضته الامم المتحدة راح ضحيتها الكثير من ابناء الشعب العراقي المظلوم من اطفال ونساء وشيوخ، وبعد الهزيمة عمت انتفاضة شعبانيه في اربع عشرة محافظة، إلا ان صدام نجح في قمع الانتفاضة خلف معها مقابر جماعية من اجل تثبيت حكمه، سقط نظامه في ٩ نيسان ٢٠٠٣ واسقط تمثال الصنم ونهاية حكمه، وتم القاء القبض عليه من قبل القوات الامريكية في ١٤/١٢/٢٠٠٣، تم محاكمته في قضية الدجيل وحكم عليه بالإعدام، ونفذ الحكم في ٣٠/١٢/٢٠٠٦. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسية العراقية، ط٢، المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٤٢-٣٤٤.

(٢٧) جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٤٧، ١٨ حزيران ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، القاهرة، ع ١٢٩٥٦، ١٨ حزيران ١٩٨٩؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٦٠، ١٨ حزيران ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٨٣٨، ١٨ حزيران ١٩٨٩؛ جريدة الشرق الأوسط، ع ٣٨٥٥، ١٨ حزيران ١٩٨٩.

(٢٨) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٦٤، ٢٢ حزيران ١٩٨٩.

(٢٩) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٧٤، ٢ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٦١، ٢ تموز ١٩٨٩.

- (٣٠) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٧٨، ٦ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٦٥، ٦ تموز ١٩٨٩.
- (٣١) لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي ينظر: وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاعلام، وثائق مجلس التعاون العربي، مؤتمر القمة الاول، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٣٥-٤٧.
- (٣٢) جريدة الرأي، عمان، ع ٦٩٢٢، ٣ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٧٥، ٣ تموز ١٩٨٩.
- (٣٣) جريدة الأهرام، في ٢٠ حزيران ١٩٨٩، ص ٦؛ مجلة ألف باء، في ٢١ حزيران ١٩٨٩، ص ١٤.
- (٣٤) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٧٩، ٧ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٦٦، ٧ تموز ١٩٨٩.
- (٣٥) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٨٦، ١٤ تموز ١٩٨٩.
- (٣٦) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٨٩، ١٩ تموز ١٩٨٩.
- (٣٧) جريدة الرأي، عمان، ع ٦٩٤١، ٢٢ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٨٧٢، ٢٢ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، القاهرة، ع ١٢٩٩٠، ٢٢ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٨١، ٢٢ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٩٢، ٢٢ تموز ١٩٨٩.
- (٣٨) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٩٤، ٢٤ تموز ١٩٨٩.
- (٣٩) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٩٧، ٢٧ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٨٦، ٢٧ تموز ١٩٨٩.
- (٤٠) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٩٨، ٢٨ تموز ١٩٨٩.
- (٤١) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦٩٩٩، ٢٩ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٨٨، ٢٩ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٨٧٩، ٢٩ تموز ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، القاهرة، ع ١٢٩٩٧، ٢٩ تموز ١٩٨٩.
- (٤٢) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٠٢، ١ آب ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٦٩٥٢، ٢ آب ١٩٨٩.
- (٤٣) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٠٤، ٣ آب ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٩٣، ٣ آب ١٩٨٩.

- (٤٤) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧، ٧٠٠٨، آب ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، القاهرة، ع ١٣٠٠٦، ٧، آب ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٩٧، ٧، آب ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٦٩٥٧، ٧، آب ١٩٨٩.
- (٤٥) جريدة الثورة، بغداد، ع ٦، ٧٠٠٧، آب ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٤٩٨، ٨، آب ١٩٨٩.
- (٤٦) جريدة الثورة، بغداد، ع ١٠، ٧٠١١، آب ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٦٩٦٠، ١٠، آب ١٩٨٩.
- (٤٧) جريدة الثورة، بغداد، ع ١٣، ٧٠١٤، آب ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٨٩٥، ١٤، آب ١٩٨٩.
- (٤٨) جريدة الجمهورية، القاهرة، ع ١٣٠١٤، ١٥، آب ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٠٥، ١٥، آب ١٩٨٩؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠١٦، ١٥، آب ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٦٩٦٦، ١٦، آب ١٩٨٩.
- (٤٩) جريدة الثورة، بغداد، ع ١٧، ٧٠١٨، آب ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٨٩٨، ١٧، آب ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٦٩٦٧، ١٧، آب ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٠٧، ١٧، آب ١٩٨٩.
- (٥٠) جريدة الثورة، بغداد، ع ٢٥، ٧٠٢٦، آب ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٦٩٧٥، ٢٥، آب ١٩٨٩.
- (٥١) جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٣، ٧٢٩٠، أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩١٥، ٣، أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٢٤، ٣، أيلول ١٩٨٩.
- (٥٢) عصمت عبد المجيد: (١٩٢٣-٢٠١٣) تلقى تعليمة بالاسكندرية، ثم حصل على الحقوق من جامعة الاسكندرية عام ١٩٤٤، ثم حصل على الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة باريس عام ١٩٥١، سفير مصر لدى فرنسا عام ١٩٧٠، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء حتى عام ١٩٧٢، وسفير ومندوب مصر الدائم في الامم المتحدة بين ١٩٧٢-١٩٨٣، ووزير للخارجية في المدة ١٩٨٤-١٩٩١، والامين العام لجامعة الدول العربية بين ١٩٩١-٢٠٠١، توفي في ٢١/١٢/٢٠١٣.
- لمزيد من التفاصيل ينظر: <https://ar.m.wikipedia.org>
- (٥٣) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٣٥، ٣، أيلول ١٩٨٩.

- (٥٤) جريدة الرأي، عمان، ع ٦٩٨٥، ٤ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩١٦، ٤ أيلول ١٩٨٩.
- (٥٥) جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩١٧، ٥ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٢٩، ٨ أيلول ١٩٨٩.
- (٥٦) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٥٠، ١٨ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٣٠٥، ١٨ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٦٩٩٩، ١٨ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩٣٠، ١٨ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٣٩، ١٨ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، القاهرة، ع ١٣٠٤٨، ١٨ أيلول ١٩٨٩.
- (٥٧) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٥١، ١٩ أيلول ١٩٨٩.
- (٥٨) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٥٨، ٢٦ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩٣٨، ٢٦ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٤٧، ٢٦ أيلول ١٩٨٩؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩-١٩٩٣، ص ٧٧.
- (٥٩) جريدة الرأي، عمان، ع ٧٠٠٧، ٢٦ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٣١٣، ٢٦ أيلول ١٩٨٩.
- (٦٠) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٥٩، ٢٧ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٣١٤، ٢٧ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧٠٠٨، ٢٧ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩٣٩، ٢٧ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٤٨، ٢٧ أيلول ١٩٨٩؛ جريدة الاخبار، القاهرة، ع ١١٦٦١، ٢٧ أيلول ١٩٨٩.
- (٦١) جريدة الرأي، عمان، ع ٧٠١٥، ٤ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩٤٦، ٤ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٣٢١، ٤ تشرين الأول ١٩٨٩.
- (٦٢) جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٣٢٦، ٩ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٧١، ٩ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩٥١، ٩ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٦١، ١٠ تشرين الأول ١٩٨٩.
- (٦٣) جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٣٢٧، ١٠ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٧٢، ١٠ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧٠٢٢، ١١ تشرين الأول ١٩٨٩.

- (٦٤) جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٧٥، ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٨٦، ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩٦٦، ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٩.
- (٦٥) ياسر عرفات: (١٩٢٩-٢٠٠٤) ولد في القاهرة في ٤/٨/١٩٢٩، من اصول فلسطينية، وهو محمد ياسر عبد الرحمن عبد الرؤف عرفات القدوة الحسيني، عرف مبكراً باسم محمد القدوة واشتهر بأبو عمار كاسم حركي، التحق بالدراسة الابتدائية في مدرسة تدعى مدرسة مصر، ولما انهى الثانوية اصبح السكرتير الخاص لعبد القادر الحسيني قائد الفصائل الفلسطينية في حرب ١٩٤٨، في عام ١٩٤٧ التحق بجامعة الملك فؤاد الاول ودرس في كلية الهندسة، لكنه انقطع عن الدراسة بسبب انشغاله بالعمل الوطني، هو القائد العام لحركة فتح التي اسسها مع رفاقه عام ١٩٥٩، وثالث شخص يتراس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩، وانتخب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٦، دخل في سلسلة من المفاوضات مع اسرائيل لإنهاء الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ومنها مؤتمر مدريد ١٩٩١، واتفاقية اسلو، وقمة كامب ديفيد ٢٠٠٠، وتوفي في باريس في ١١/١١/٢٠٠٤. لمزيد من التفاصيل ينظر: عائشة فرحاتي، زوليخة طخة، شخصية ياسر عرفات ودوره في القضية الفلسطينية ١٩٢٩-٢٠٠٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١٢-٢١.
- (٦٦) جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٣٤٣، ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٠٨٨، ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧٠٣٧، ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٧٧، ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩٦٨، ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٩.
- (٦٧) جريدة الرأي، عمان، ع ٧٠٥٥، ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩٨٦، ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٥٩٥، ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧١٠٦، ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٣٦١، ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩.
- (٦٨) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧١١٥، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٧٩٩٥، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩.

- (٦٩) جريدة الدستور، عمان، ع ٨٠٢٥، ٢٢ كانون الأول ١٩٨٩؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧٠٩٤٤، ٢٢ كانون الأول ١٩٨٩.
- (٧٠) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧١٤٧، ٢٤ كانون الأول ١٩٨٩؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٨٠٢٨، ٢٥ كانون الأول ١٩٨٩؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٦٣٩، ٢٦ كانون الأول ١٩٨٩.
- (٧١) جريدة الدستور، عمان، ع ٨٠٤٦، ١٢ كانون الثاني ١٩٩٠؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧١١٥، ١٢ كانون الثاني ١٩٩٠؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧١٦٧، ١٢ كانون الثاني ١٩٩٠.
- (٧٢) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧١٧٢، ١٨ كانون الثاني ١٩٩٠؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٤٤٢، ٢ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٨٠٥٢، ١٨ كانون الثاني ١٩٩٠؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧١٢١، ١٨ كانون الثاني ١٩٩٠؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٦٦٢، ١٨ كانون الثاني ١٩٩٠.
- (٧٣) وزارة الثقافة والأعلام، دائرة الأعلام، اللجنة البرلمانية لدول مجلس التعاون العربي، الاجتماع الأول النظام الداخلي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣-٢٥.
- (٧٤) وزارة الثقافة والأعلام، دائرة الأعلام، اللجنة البرلمانية لدول مجلس التعاون العربي، الاجتماع الأول الوثائق والقرارات، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٦٩-٧٧؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧١٨٧، ٢ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٤٤٢، ٢ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧١٣٦، ٢ شباط ١٩٩٠.
- (٧٥) جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٤٤٥، ٥ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٨٠٧١، ٦ شباط ١٩٩٠.
- (٧٦) جريدة الرأي، عمان، ع ٧١٤٩، ١٥ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٨٠٨٠، ١٥ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٢٠٠، ١٥ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٤٥٥، ١٥ شباط ١٩٩٠.
- (٧٧) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٢٠٢، ١٧ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧١٥١، ١٧ شباط ١٩٩٠.
- (٧٨) جريدة الدستور، عمان، ع ٨٠٩٠، ٢٥ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٤٦٥، ٢٥ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٧٠٠، ٢٥ شباط ١٩٩٠؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩-١٩٩٣، ص ١٢٣.

- (٧٩) جريدة الرأي، عمان، ع ٧١٥٩، ٢٥ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٢١٠، ٢٥ شباط ١٩٩٠؛ جريدة الجمهورية، القاهرة، ع ١٣٢٠٨، ٢٥ شباط ١٩٨٩.
- (٨٠) جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٢٣٣، ٢٠ آذار ١٩٩٠.
- (٨١) جريدة الرأي، عمان، ع ٧١٩٩، ٦ نيسان ١٩٩٠؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٢٥٠، ٦ نيسان ١٩٩٠؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٦٠٧٥٠٥، ٦ نيسان ١٩٩٠؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩-١٩٩٣، ص ١٣٧.
- (٨٢) جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢١٨، ٢٥ نيسان ١٩٩٠؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٨١٤٩، ٢٥ نيسان ١٩٩٠؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٧٥٩، ٢٥ نيسان ١٩٩٠.
- (٨٣) جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٥٤٦، ١٨ أيار ١٩٩٠؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٧٨٢، ١٨ أيار ١٩٩٠.
- (٨٤) جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٥٧٥، ١٦ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٣٢١، ١٦ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢٦٧، ١٦ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٨١١، ١٦ حزيران ١٩٩٠.
- (٨٥) جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢٧٠، ١٩ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٣٢٤، ١٩ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الجمهورية، القاهرة، ع ١٣٣٢٢، ١٩ حزيران ١٩٩٠.
- (٨٦) جريدة الدستور، عمان، ع ٨٢٠٣، ٢١ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٨١٦، ٢١ حزيران ١٩٩٠.
- (٨٧) جريدة الدستور، عمان، ع ٨٢٠٤، ٢٢ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢٧٣، ٢٢ حزيران ١٩٩٠.
- (٨٨) جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢٧٤، ٢٣ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٨٢٠٥، ٢٣ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٨١٨، ٢٣ حزيران ١٩٩٠.
- (٨٩) جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢٧٥، ٢٤ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٨٢٠٦، ٢٤ حزيران ١٩٩٠.
- (٩٠) جريدة الدستور، عمان، ع ٨٢١١، ٢٩ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢٨٠، ٢٩ حزيران ١٩٩٠؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٣٣٤، ٢٩ حزيران ١٩٩٠.

- (٩١) جريدة الدستور، عمان، ع ٨٢١٩، ١١ تموز ١٩٩٠؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢٨٨، ١١ تموز ١٩٩٠؛ جريدة الثورة، بغداد، ع ٧٣٤٤، ١١ تموز ١٩٩٠.
- (٩٢) جريدة الدستور، عمان، ع ٨٢٢٠، ١٢ تموز ١٩٩٠؛ جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢٨٩، ١٢ تموز ١٩٩٠.
- (٩٣) جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢٩٧، ٢٠ تموز ١٩٩٠؛ جريدة الدستور، عمان، ع ٨٢٢٨، ٢٠ تموز ١٩٩٠؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٨٤٥، ٢٠ تموز ١٩٩٠.
- (٩٤) جريدة الدستور، عمان، ع ٨٢٢٩، ٢١ تموز ١٩٩٠.
- (٩٥) جريدة الرأي، عمان، ع ٧٢٩٨، ٢١ تموز ١٩٩٠.
- (٩٦) جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٨٥٥، ٣٠ تموز ١٩٩٠.
- (٩٧) جريدة الرأي، عمان، ع ٧٣٠٧، ٣٠ تموز ١٩٩٠؛ جريدة صوت الشعب، عمان، ع ٢٦٣٢، ٣٠ تموز ١٩٩٠؛ جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٦١٨، ٣١ تموز ١٩٩٠؛ جريدة الأهرام، القاهرة، ع ٣٧٨٥٦، ٣١ تموز ١٩٩٠.
- (٩٨) جريدة الجمهورية، بغداد، ع ٧٤٥٦، ١٦ شباط ١٩٩٠.